



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
HARMOON
Arařtırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

المحددات الأمنية والعسكرية لعودة الالجئين والنازحين



أبحاث اجتماعية

الكاتب: طلال مصطفى - حسام السعد - وجيه حداد



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار

قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصينٍ يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



المحددات الأمنية والعسكرية لعودة اللاجئين والنازحين

فريق عمل الدراسة

د. طلال مصطفى - د. حسام السعد - أ. وجيه حداد



المحتويات

3	ملخص الدراسة
5	مقدمة نظرية ومنهجية
7	أولاً: المحددات الأمنية لعودة اللاجئين
7	1. الأمن والاستقرار من وجهة نظر اللاجئين
11	2. الواقع الأمني وسلوك الأجهزة الأمنية
12	3. أبرز مخاوف اللاجئين الأمنية
15	4. المشهد الأمني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام
17	5. محددات قوانين الخدمة الإلزامية لعودة اللاجئين
22	6. مشكلات الازدواجية في خدمة العلم
24	ثانياً: المحددات العسكرية لعودة اللاجئين
24	1. خريطة توزع نفوذ الجيوش النظامية في سورية
25	2. خريطة المعارك منذ 2019 وتأثيراتها في عودة اللاجئين
30	استنتاجات الدراسة
33	أهم المراجع المعتمدة في الدراسة
36	ملاحق الدراسة
36	ملحق رقم (1) استبانة الدراسة الميدانية
44	ملحق رقم (2) أسئلة المقابلات المعمقة
44	ملحق رقم (3) بيانات الدراسة الميدانية

ملخص الدراسة

عالجت هذه الدراسة المعنونة بـ (المحددات الأمنية والعسكرية لعودة اللاجئين والنازحين) أهم الأسباب التي دفعت اللاجئين السوريين إلى الخروج من سورية، ومن ثم من الضروري انتفاء وجود هذه الأسباب للعودة الطوعية إلى سورية، وللوصول إلى إجابات دقيقة عن هذه الأسئلة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومجموعة من الأدوات البحثية من خلال العودة إلى المراجع والدراسات والتقارير البحثية التي تناولت موضوعات المحددات الأمنية والعسكرية التي تلعب دوراً فاعلاً في عودة اللاجئين، إضافة إلى استبانة إلكترونية استطلعت عينة من اللاجئين السوريين ومقابلات معمقة مع بعضهم بهدف استنباط مجموعة من الشروط الأمنية والعسكرية المطلوب إجراؤها قبل عودة اللاجئين السوريين إلى سورية.

بينت الدراسة أن أهم سبب دفع اللاجئين إلى الخروج من سورية هو الهرب من الملاحقة الأمنية بالدرجة الأولى، ثم الهرب من القصف الجوي والمدافع والبراميل، وكذلك الاستدعاءات المتكررة إلى الفروع الأمنية، ثم التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات تابعة للنظام، والتهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات أو سلطات أمرواقع (المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام) وهي متغيرات تصبّ جميعها في خانة الأوضاع الأمنية التي عاناها اللاجئون في سورية قبل اتخاذهم قرار الخروج.

ويجب التنبيه إلى متغيرات أخرى تصبّ أغلبها في مساحة الأمان التي يتطلع إليها السوريون في الخارج، ومنها (توقف الحرب والإعلان عن وقف العمليات القتالية نهائياً) و (حل الميليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح)، وكذلك (إعادة بناء الجيش وعدم تدخله في الحياة المدنية).

كذلك الوضع الأمني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لا يختلف عن المناطق الخاضعة له، وتفوقه سوءاً في حالات ومناطق معينة، وتنقسم المناطق الخارجة عن النظام حالياً إلى منطقتين رئيسيتين، هما الشمال السوري التابع لهيئة تحرير الشام وبقايا فصائل المعارضة، والشمال الشرقي الخاضع لسيطرة (الإدارة الذاتية) قسد، والمنطقتان كلتاهما تشكلان زخماً عددياً ضمن صفوف اللاجئين المتحدرين منهما، الأمر الذي يستدعي مراقبة الحالة الأمنية، ومتابعتها، من اللاجئين الراغبين في العودة في حال توافر الظروف الأمنية الملائمة.

أما محددات قوانين الخدمة الإلزامية لعودة اللاجئين بوصفها واحدة من أكبر المعضلات لدى اللاجئين حالياً ومستقبلاً، فمعظم عائلات اللاجئين لديهم أولاد ذكور مطلوبون للجيش، أو سيدخلون سن التكليف قريباً، وبعضهم فارون من الخدمة الإلزامية في أثناء تأديتهم لها، ما يجعلهم مطلوبين أو محكومين قضائياً.

والخدمة الإلزامية حالة فريدة ضمن المحددات الأساسية لعودة اللاجئين الطوعية وفق تصوراتهم، لتقاطعها مع المحددات الرئيسية الأخرى. فهي بارتفاع مخاطرها الجسدية (الموت على الجبهات القتالية)، تلتقي مع المحددين الأمني والعسكري، ففي مقابلات مع لاجئين حُكيت قصص عن شباب عادوا إلى سورية، وجرى ضمهم قسراً إلى الجيش، وماتوا على جبهة القتال، وتلتقي مع المحدد السياسي نظراً إلى طبيعة الجيش السوري وتركيبته وولائه الراهن، حيث يقول بعض اللاجئين: (من المهم أن أخدم بلدي، لكنني لا أرغب في قتل إخوتي السوريين).

وتتقاطع الخدمتان الإلزامية والاحتياطية مع المحددات القانونية للعودة بسبب الأوضاع المستجدة على وضعهم القانوني، بوصفهم متخلفين عن الجيش أو فارين، وتنتظرهم أحكام قاسية في حال عودتهم، وتندرج الخدمة الإلزامية ضمن المحدد الاقتصادي نظرًا إلى القوانين الجائرة التي تفرض عليهم خيار دفع البديل البالغ 8000 دولار أميركي في حال اضطرارهم إلى العودة، أو لتجنب مصادرة أملاكهم وأملاك ذويهم، كما نص عليه القانون 39/ لعام 2019.

تخلق ازدواجية خدمة العلم في سورية لدى كل من النظام و(قسد)، مشكلة معقدة ومتراكبة لدى اللاجئين الذين ينتمون إلى المنطقة الشمالية الشرقية الخاضعة لـ (قسد)، فهم من جهة مطالبون بخدمة العلم وفق القانون الرسمي للنظام بوصفهم تابعين له ولو شكليًا، ومطالبون بالخدمة لدى (قسد) بوصفهم من سكان المنطقة الخاضعة لها، وتندرج المشكلة أيضًا على قانون البديل، إذ يتعين للحصول على الحركة الكاملة للاجئين من أبناء منطقة الشمال الشرقي السوري والجزيرة أن يدفعوا بدلين للحصول على حرية الحركة في سورية، ولا تتوافر حتى الآن بيانات واضحة عن كيفية التعامل مع تلك الحالات.

وفي الحصيلة فإن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، بقوانينهما الحالية والظرف السوري الراهن، تشكلان كابحًا رئيسيًا لعودة شرائح واسعة من الشعب السوري (الموالية والمعارضة والحيادية)، بغض النظر عن الأسباب التي تدفع كلاً منها على حدة. وبحسب القانون السوري فهم ملزمون بواحد من خيارين: إما الخدمة العسكرية الواجبة قانونًا، وإما دفع بدل نقدي عال جدًا بالنسبة إلى مدخولات معظم اللاجئين السوريين، يبلغ 8 آلاف دولار أميركي. وفي حال عدم انصياعهم لأي من الخيارين السابقين لا يتبقى أمام الشعب السوري اللاجئ سوى خيار القطيعة التامة مع سورية، بما يشمل تصفية الأملاك الموجودة فيها وعدم العودة إليها نهائيًا، تجنبًا لمصادرة الأملاك أو المساءلة القانونية ضمن الأراضي السورية.

مقدمة نظرية ومنهجية

تُشكّل استعادة الأمن والاستقرار الشرط الأساسي والجوهرى لعودة اللاجئين السوريين، وتترىع السلامة والأمان الجسدي المباشر على رأس هرم المحددات والمحفزات الفاعلة باتجاه عودة اللاجئين وفق حساباتهم الذاتية.

وبعكس المتوقع والمعلن عنه، أفضى الانتصار الجغرافي للنظام، وبسط سيطرته على ثلثي مساحة سورية، إلى تدهور متزايد في الأوضاع الأمنية، في معظم المناطق التي استعادها، واتسم في بعضها الآخر بعجزه عن تحقيق الحد الأدنى القابل للتعايش معه، بعيداً من المخاطر الجسدية على حياة المواطنين القاطنين فيه، الأمر الذي يجعل من العودة في حال تحققها ضمن الشروط الراهنة عودة غير آمنة بالمطلق.

وشكلت سلوكيات النظام في المناطق التي استعادها بالقوة، وفي مناطق التسويات والمصالحات، نموذجاً بالغ الدلالة عما ينتظر اللاجئين عند عودتهم، من خلال ممارسات أجهزته الأمنية كالاقتالات والخطف والاعتقالات والانتهاكات الجسدية المتنوعة، وكبحت تلك السلوكيات محفزات العودة الطوعية لديهم في الوقت الراهن، لافتقار نموذج المصالحات إلى شروط الأمان والاستقرار، وشكلت شهادات بعض اللاجئين العائدين، ومعاناتهم التي عايشوها، مناخاً رافضاً باتجاه تدفق مزيد.

ويرى اللاجئون أن سلوكيات الأجهزة الأمنية تنطوي على عوامل زعزعة الاستقرار والتهديد المباشر لحياة الأفراد؛ سواء كانت حصيلة للسياسة العامة المنبثقة من النظام، أو ناتج فرط نفوذ إجرائي يتوخى تسهيل العنف إلى مكاسب مادية لأفراد الأجهزة الأمنية، ويستتر تحصيلها وراء الصلاحيات المطلقة بغياب القانون والمرجعيات الرادعة.

ويخشى اللاجئون، حتى الحياديون منهم، في حال عودتهم من تعدد المرجعيات الأمنية حيناً، ومن ضعف الحوكمة فيها، وتنافسها العنيف مع سلطة الميليشيات (متنوعة الولاء) حيناً آخر، ما يجعل من الموافقات الأمنية، أو من فكرة (البراءة السياسية أو الأمنية) عند أحد الأجهزة الأمنية غير مقبولة أو كافية عند الأجهزة الأخرى، ما يضع فكرة العودة في حيز التأجيل لعدم اشتغالها على الحد الأدنى من الضمانات على حياة العائدين.

ومع المزيح المتناقض والمركب من تغول الأجهزة الأمنية وانفلات الأمن، وازدياد المخاطر الجسدية على المدنيين في مناطق النظام؛ تبدو فكرة عودة اللاجئين الطوعية غير ممكنة من وجهة نظرهم لافتقادها إلى معايير الأمان المطلوبة، بغض النظر عن التصريحات الرسمية أو الدعوات التي تطلق من هنا، أو هناك.

وبدرجات خاضعة للتقييم العددي والمقارنة، شهدت المناطق الخارجة عن النظام في الشمال السوري التابع (لهيئة تحرير الشام) والفصائل الأخرى، وفي الشمال الشرقي التابع (للإدارة الذاتية) انفلاتاً أمنياً مستمراً، تجلى بالاعتقال والخطف والعبوات الناسفة ومزاجية الحواجز، تعززه المعارك البينية المتقطعة والقصف المتبادل مع النظام من جهة أخرى، في ظل عدم استقرار الخريطة العسكرية بشكل نهائي.

استناداً إلى ما سبق كُثفت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما هي المحددات الأمنية والعسكرية التي



تؤثر في قرار عودة اللاجئين السوريين إلى سورية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل جرى الاعتماد على أدوات بحثية عدة:

أ- عمل مكتبي:

1- مراجعة الدراسات والأبحاث والتقارير السابقة التي تناولت موضوع العودة الطوعية للاجئين السوريين.

2- تقديم صورة واضحة لانتشار اللاجئين السوريين في العالم اليوم.

3- مراجعة تجارب اللجوء السوري (الفردية والجمعية) في دول اللجوء المختلفة.

4- تقديم بانوراما للمحددات المختلفة التي تؤثر في عودة اللاجئين إلى سورية.

5- توصيف المحددات التي تؤثر في النازحين في الداخل السوري إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

ب- عمل ميداني:

1- عززت الدراسة بتنفيذ استبانة إلكترونية عن السوريين في دول اللجوء المختلفة في العالم، تتعلق بواقع موضوعات الدراسة (محددات العودة). وقد بلغت عينة الدراسة في الاستبانة الميدانية 876 مفردة، وزعت على: (الأردن، الدول العربية في شمال أفريقيا، العراق، مصر، تركيا، دول أميركا اللاتينية، دول أوروبا، لبنان، مخيمات العراق، مخيمات لبنان).

2- إجراء مقابلات معمقة عدد (25) تتمحور حول متغيرات الدراسة مع لاجئين سوريين من مختلف دول اللجوء، وزعت على: (تركيا، لبنان، الأردن، العراق، فرنسا، ألمانيا، النمسا، السويد، كندا).

أما أهمية الدراسة فقد تحضر في الحصيلة عند تقاطع أسباب اللجوء مع أسباب العودة عند مستويات الأمن والاستقرار المطلوبة تتجلى أهمية الكشف عن معطيات البيئة الراهنة ومدى انطباقها أو افتراقها عن الشرط المكاني للبيئة الآمنة من وجهة نظر اللاجئين.

أولاً: المحددات الأمنية لعودة اللاجئين

1. الأمن والاستقرار من وجهة نظر اللاجئين

يجمع اللاجئون السوريون في كل الحوارات وحلقات النقاش على ضرورة توفير البيئة الآمنة شرطاً رئيساً للعودة، ولاتساع مفهوم البيئة الآمنة، واشتمالها على عوامل متنوعة، سياسية واقتصادية، فإن التركيز الأكبر لدى اللاجئين أعطى الأهمية الكبرى للمفهوم الأمني بمعنى السلامة المباشرة على الصعيد الجسدي لهم ولعائلاتهم، وربط العودة بزوال الأخطار المحتملة المتعلقة بمسارات العنف الدائرة في البلاد التي يرى معظمهم أنها ما تزال قائمة بدرجات أقل أو أكثر، تبعاً للمنطقة المستهدفة، وأنه ما من صدقية في مقولات الاستقرار الأمني التي يروج لها النظام.

ويرى معظم اللاجئين أن عودتهم ليست مضمونة في الوقت الراهن، لانعدام شرط السلامة الواجب للعودة، ويرى كثيرون منهم أن المخاطر لا تترتب بهم بعد العودة فقط، وإنما تكمن في طريق العودة ذاته، (أمان طريق العودة) بسبب المفاجآت الأمنية على الحدود وعلى الطريق العام حتى لأولئك الذين اعتقدوا أو يعتقدون أنهم بلا هوية سياسية، وأنهم خارج إطار المسألة، أو الاشتباه.

يروى اللاجئ (ك. ل) من كرناز في ريف حماة رحلته بعد اضطراره إلى العودة مطمئناً لوضعه السليم سياسياً وأمنياً، على الرغم من مغادرته إلى لبنان بلا جواز سفر، وكيف أخروه أياماً عند الحدود لاستكمال الإجراءات الثبوتية، وأذلوه وضربوه خلالها أمام زوجته وأولاده، وضربوا زوجته وشتموها حين حاولت الدفاع عنه، وبعد نجاحه في العبور لم يحتمل البقاء في سورية أكثر من أسبوع ليغادرها من جديد إلى تركيا⁽¹⁾.

وتروي لاجئة أن امرأة ستينية تعرفها من الغوطة الشرقية احتجزت في المعتقل لأشهر ضمن ظروف بالغة السوء، لأن حفيدها كان من أعضاء الجيش الحر، وكانت اعتقدت أن سنّها وصحتها المعتلة، وانعدام هويتها السياسية عوامل تكفي لمروء آمن، قبل أن تصنفها السلطات السورية كإرهابية، وبعد خروجها من المعتقل دفعت مبلغاً لأحد المهربين لتحريرها عبر الحدود، وبسبب وعورة الطريق سقطت وكسرت يدها وقدمها، وبعد رحلة شديدة المعاناة وصلت إلى أقرباء لها في عنجر⁽²⁾.

واختطف (ناصر) من بيته بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى حمص، لتبدأ رحلة العذاب والرشاوى التي دفعتها العائلة وقيمتها بما يعادل 5 آلاف دولار، فقط لمعرفة مكان احتجازه، وكان (ناصر) قد سجل اسمه في الأمن العام اللبناني ضمن قوائم العودة الطوعية، وبعد شهر تقريباً تلقت العائلة رسالة من ناصر باللباس

(1) - قصة لاجئ سوري عاد من لبنان الى حضن الوطن فغادر الى تركيا بعدما رأى العجب، محمد أمين ميرة، مدى بوست،

<http://bit.ly/3s03uE9>

(2) - ماهية العودة/ شروط وهواجس اللاجئين.

<https://bit.ly/3arySFD>

العسكري ضمن معسكر تدريبي تابع للجيش السوري، وكانت تقارير إعلامية صدقها ناصر ذكرت أن العائدين طوعياً يمنحون ستة أشهر قبل طلبهم للجيش، مدة عفو (سماح) في حال كانوا مطلوبين للخدمة الإلزامية أو الاحتياطية⁽³⁾.

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها في 2019 اعتقال 638 لاجئاً عائداً قسرياً إلى سورية، ومقتل 15 تحت التعذيب، وفي تقرير للشبكة حول الموضوع، يقول مديرها فضل عبد الغني: «لا يمكن لأحد توقع ما قد يحصل مع اللاجئ الذي يرغب في العودة إلى سورية، فقد يسمح له بدخول البلاد، وقد يُعتقل بعد مدة من الزمن دون توضيح أي سبب، على غرار ما تقوم به الأجهزة الأمنية دائماً، وقد يختفي أثره لاحقاً، وربما نحصل على معلومات تُفيد بوفاته بسبب التعذيب، لا يمكن معرفة ما إذا كان اللاجئ مطلوباً من قبل أجهزة الأمن جميعها، هذه عملية معقدة جداً وتحتاج إلى مبالغ طائلة»⁽⁴⁾، وقد وثق التقرير منذ مطلع 2014 حتى آب/ أغسطس 2019 ما لا يقل عن 1916 حالة اعتقال بينها 219 طفلاً و157 سيدة (أنثى بالغة)، للاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سورية، جميعهم تم اعتقالهم على يد قوات النظام السوري. أفرج النظام السوري عن 1132 حالة وبقي 784 حالة اعتقال، تحوّل 638 منها إلى حالة اختفاء قسري⁽⁵⁾.

وبحسب دراسة لمعهد (كارنيغي) تتقاطع مع عدد من دراسات واستطلاعات مشابهة حول العودة، أكد معظم المشاركين في حلقات نقاش حول الموضوع أن الشرط المسبق للعودة هو السلامة والأمن، وهو الأمر المتعذر من وجهة نظرهم، خارج إطار التغيير السياسي الذي لم يحصل بعد، وأعربوا عن عدم ثقتهم بإمكانية توفير اللاعبين المحليين تلك الشروط، ورفض المعارضون منهم العودة بناء على عفورثاسي، لعدم ثقتهم فيه⁽⁶⁾.

وفي حين أكدت إحدى النساء أن أكبر مخاوفها عند العودة هي السلامة، بيّنت وثيقة صادرة عن (مفوضية شؤون اللاجئين) ضرورة توفير الأمن الجسدي والقانوني والمادي للعائدين، وكشف تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 2018 أن 81% من اللاجئين يرون أن سلوك الأجهزة الأمنية لم يتغير، بل ازداد ضراوة وارتفعت وتيرة الاعتقالات، وأعرب 70,3% منهم أن الفوضى وعدم التنسيق أحد السمات الرئيسية لعمل الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يضاعف المخاطر، واتفق 69,5% منهم على أن النشاط الأمني في سورية لم يعد مقتصرًا على الأجهزة الأمنية، وأكد 91,5% منهم وجود ارتباط

(3) - الاماكن تضيق مسألة العودة الى سوريا

<http://bit.ly3/jRiyBa>.

(4) - النظام السوري لا يزال يشكل تهديداً عنيفاً بربرياً وعلى اللاجئين السوريين عدم العودة مطلقاً إلى سوريا.

<http://bit.ly3/rX1tbO>.

(5) - إخفاء قسري لـ 638 لاجئاً بعد عودتهم ومقتل 15 لاجئاً عائداً بسبب التعذيب، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15 آب/ أغسطس 2019.

<http://bit.ly3/rX1tbO>.

(6) - مواقف اللاجئين من العودة الى سوريا،

<http://bit.ly/2Zq94Di>.

بين الأجهزة الأمنية وكل من روسيا وإيران⁽⁷⁾.

وكشف الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم في العودة إلى سورية الذي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن نسبة من يرون السبب الأمني عائقاً لعودة الراغبين منهم في غضون 12 شهراً، لتوفرت لهم الظروف، تصل إلى 38% وهي أعلى نسبة من بين المعوقات الأخرى التي وزعت كالآتي: 16% بسبب المأوى، 13% بسبب الخدمات، وحازت كل من فرص كسب العيش، وتفقد أملاكهم، النسبة ذاتها وهي 9% لكل منهما.

وفي المقابل، «فرّ 82% من اللاجئين الذين شاركوا في حلقات نقاش كارنيغي من سورية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية أو بسبب نشوب حوادث أمنية استهدفهم أو نالت من عائلاتهم. شملت هذه الحوادث اعتقالات تعسفية، وتوقيفاً عشوائياً على الحواجز، أو وفاة أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء. وغادر عدد من الشبان لتفادي التجنيد العسكري الإلزامي للذكور ما بين الثامنة عشرة والثانية والأربعين من العمر. تتطابق هذه النتائج مع تقارير منظمات دولية، بينها تقرير صادف في آب/أغسطس 2012 عن منظمة أطباء بلا حدود، يؤكد أن 75% من اللاجئين السوريين في لبنان غادروا بيوتهم لأسباب أمنية»⁽⁸⁾.

وفي دراستنا الميدانية، كان أهم سبب دفع عينة الدراسة إلى الخروج من سورية هو الهرب من الملاحقة الأمنية بنسبة 58.9%، ثم الهرب من القصف الجوي والمدافع والبراميل 30.1%، والاستدعاءات المتكررة إلى الفروع الأمنية بنسبة 17.1%، ثم التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات تابعة للنظام بنسبة 18.5%، والتهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات أو سلطات أمرواقع (المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام) 12.3%. (انظر ملحق الجداول، والشكل رقم 1). وهي متغيرات تصب جميعها في خانة الأوضاع الأمنية التي عاناها اللاجئون في سورية قبل اتخاذهم قرار الخروج.

وبالعلاقة مع متغير الجنس، فقد ذكر 66.7% منهم أن سبب خروجهم هو الهرب من الملاحقة الأمنية، مقابل 44% من عينة الإناث ذكروا ذلك. وكذلك بالنسبة إلى الهرب من القصف الجوي والبراميل، حيث 31.3% كانت دوافع الخروج للذكور و28% للإناث. أما بالنسبة إلى الاستدعاءات المتكررة للفروع الأمنية، فكانت بنسبة 17.77% من الذكور و16% من عينة الإناث. أما التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات تابعة للنظام، فكانت بنسبة 24% للذكور و8% للإناث.

وبالعلاقة مع متغير الانتماء الديني والمذهبي، فقد كان (الهرب من الملاحقة الأمنية) أعلى لدى المسلمين السنة بنسبة 87.5%، ثم (مسلم إسماعيلي) 75.4%، وأقلها لدى (مسلم علوي) 42.3%.

وبالعلاقة مع متغير الانتماء القومي، فقد كانت نسبة السوريين العرب 72.6% أعلى من السوريين الأكراد في هذا المتغير 44.4%.

(7) - الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين ورغبتهم بالعودة إلى سوريا

<https://bit.ly3/prBYgU>

(8) - مواقف اللاجئين من العودة إلى سوريا،

<http://bit.ly2/Zq94Di>

شكل رقم (1) يبين الأسباب الدافعة إلى الخروج من سورية

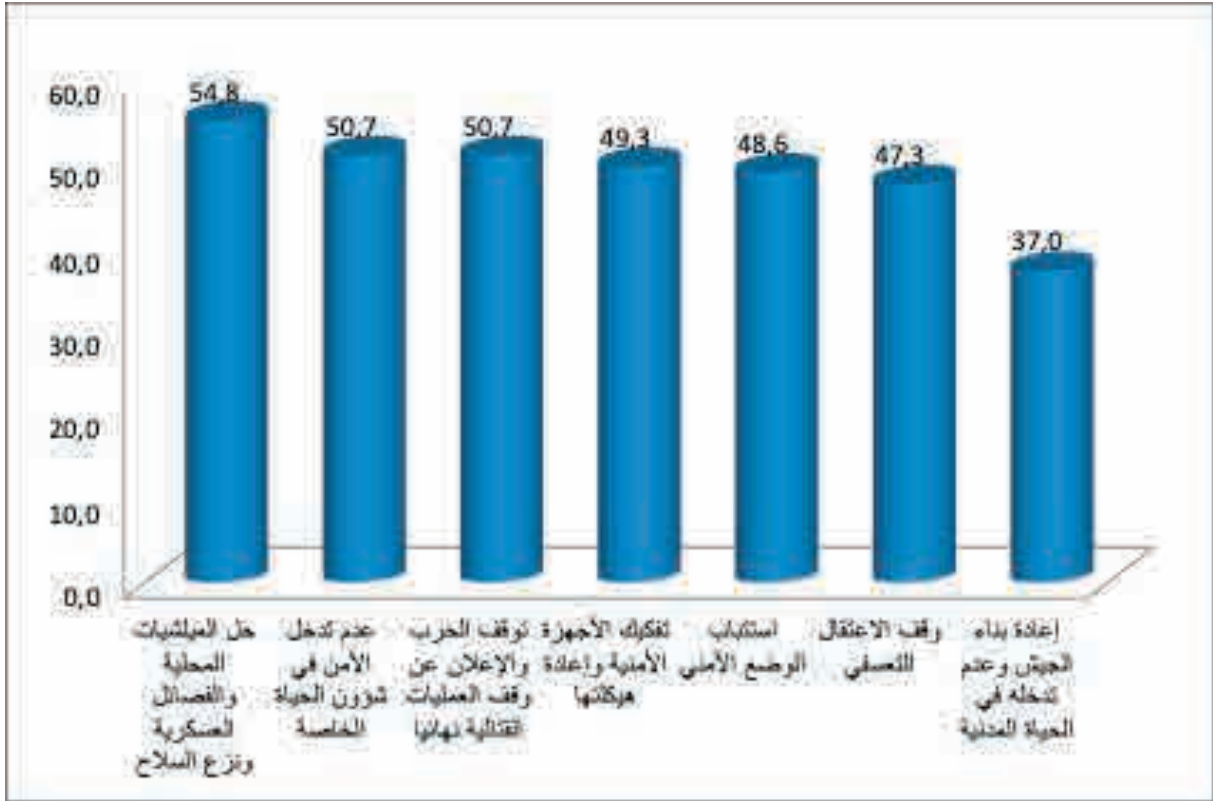


في المقابل، كان المتغير الأمني وما يرتبط به، من العوامل الدافعة للسوريين (في عينة الدراسة) للتفكير في العودة إلى سورية. فقد ذكر 50.7% من العينة أن من دوافع التفكير في العودة (عدم تدخل الأمن في شؤون الحياة الخاصة)، ثم تفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها) 49.3%. ورأى 48.6% من العينة أن (استتباب الوضع الأمني) يعد من الدوافع الرئيسة للتفكير في العودة، ثم (وقف الاعتقال التعسفي) 47.3%.

وهو ما يرفع هاجس الوضع الأمني إلى درجاته القصوى لدى اللاجئين، الذين عهدوا سنوات من الأمان في بلدان اللجوء (مع الاختلافات بين بلد وآخر).

ويجب التنبيه إلى متغيرات أخرى تصب أغلبها في مساحة الأمان التي يتطلع إليها السوريون في الخارج، ومنها (توقف الحرب والإعلان عن وقف العمليات القتالية نهائياً) 50.7%، و(حل الميليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح) 54.8%، وكذلك (إعادة بناء الجيش وعدم تدخله في الحياة المدنية) 37%.

شكل رقم (2) يبين دوافع عودة اللاجئين



«العودة مستحيلة في استمرار حكم بشار الأسد وسيطرة نظامه على البلاد. في سورية تجري عمليات إبادة جماعية، وليس هناك شخص في مأمن من الملاحقة أو الخطف أو القتل إما من قبل النظام أو من قبل أعوانه».

مقابلة مع لاجئة في فرنسا⁽⁹⁾

2. الواقع الأمني وسلوك الأجهزة الأمنية

مع استعادة النظام مساحات واسعة من البلاد عسكرياً، تغيرت خريطة التوزيع الأمني والحواجر والمليشيات العائدة إلى مناطق الصراع السابق بعقلية المنتصر وثقافة التعفيش، واختلقت حدود التدخل الأمني ومساحته في تلك المناطق تبعاً للثقل السكاني الموجود فيها، وطبيعة التسوية الحاصلة، وتبعاً لشهية قوى السيطرة الأمنية في اغتنام المكاسب، وحكّم سلوك تلك القوى مع السكان مزيج من عوامل الثأر السياسي، والدوافع التكبسية، لينتج منها حصيلة من الانتهاكات المستمرة والخطرة، شكلت مستنداً مرجعياً لقرارات اللاجئين بالإحجام عن فكرة العودة حالياً بانتظار المتغيرات، وتشير الدراسات المتقاطعة إلى أن معلومات الأهل والأقارب والجيران في سورية عن المشهد الأمني في الداخل السوري تحتل المرتبة الأولى بوصفها مصادر معلومات يعتمد عليها اللاجئون في تحديد خياراتهم الذاتية وتكوين مواقفهم العامة، ويأتي

(9) - أنثى، 35 سنة، جامعية، متزوجة، لا تعمل.

بعدها وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الأخبار والمحلية والعربية والدولية⁽¹⁰⁾.

يروى (محمد) اللاجئ في لبنان الذي عاد مع ثلاثة من أفراد أسرته، بعد قراره بالعودة وتسجيل اسمه عند الأمن العام اللبناني، وانتظاره أسبوعين لورود الموافقة الأمنية السورية، بأن السلطات اللبنانية لم تمنحه سوى يومين فقط للمغادرة. اضطر محمد إلى بيع أغراضه على عجل وبسعر زهيد، ودخل مع اللاجئين العائدين، وصورتهم الكاميرات الرسمية مع أعلام النظام وصور رئيسه، ثم أدخلوا، ففوجئ محمد الذي عاد إلى بلدته (مسحرة) بمستوى الدمار وغياب الخدمات، ومع هذا لم يكن لديه مانع في البقاء والاستمرار، لكن المخاوف من سلوك الأجهزة الأمنية حسم قراره باتجاه العودة إلى لبنان، (تهريباً) من جديد، كان يكفي أن تكون لاجئاً، بحسب كلام محمد، لتكون متهماً، وتتعرض لأنواع شتى من المضايقات، أقلها استدعاؤك إلى الفروع الأمنية وسؤالك: «كيف قضيت لجوءك، ومن شاهدت، ومع من تواصلت...»، وإن نجوت من الاعتقال قد تجد نفسك على قوائم المطلوبين للخدمة الاحتياطية. وهكذا عاد محمد إلى لبنان عبر الحدود بشكل غير نظامي مع زوجته بتكلفة 1500 دولار للمهرب⁽¹¹⁾.

وفي دراستنا الميدانية، كان من شروط التفكير في موضوع عودة اللاجئين (خروج القوات الأجنبية والمليشيات المرتبطة) 56.8%، و(حل الميليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح) في مقدمة الأسباب الدافعة إلى التفكير في عودة اللاجئين السوريين، بنسبة 54.8%. وترابطاً مع المتغيرين السابقين أيضاً، كان خيار (إعادة بناء الجيش وعدم تدخله في الحياة المدنية) من الدوافع المؤثرة في التفكير بموضوع العودة، 37% فضلاً عن (توقف الحرب والإعلان عن وقف العمليات القتالية نهائياً) شرطاً رئيساً 50.7%.

«إن معوقات التفكير في عودتي إلى سورية، وعودة أغلب السوريين، وجود نظام بشار الأسد والاحتلالات والمنظمات الإرهابية وقوى الأمر الواقع».

مقابلة مع لاجئ في فرنسا⁽¹²⁾

3. أبرز مخاوف اللاجئين الأمنية

وتتحدد مجموعة مخاوف اللاجئين في حال العودة الراهنة بجملة من المخاوف أبرزها:

- أ- فقدان الحياة: لم يتوقف العنف على الرغم من انتهاء طابعه العسكري المباشر في كثير من المناطق التي دخلها النظام، ويسود الفلتان الأمني كافة المناطق المستعادة بلا استثناء، بطابعه المنظم ذي الأبعاد السياسية المتمثل في اغتيال عناصر التسويات وأعضاء فصائل الجيش الحر السابقين، أو بطابعه الفردي وفق أسباب متنوعة.

(10) - المرجع السابق

(11) - «العائدون» إلى سوريا ينزحون إلى لبنان مجدداً، قتيبة الحاج علي، المدن.

<https://bit.ly/2NeVT5w>

(12) - ذكر، 39 سنة، ثانوية، متزوج، يبحث عن عمل.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان في 2019 رصد «232 محاولة اغتيال، كما وثق المرصد من حزيران 2019 حتى عام 2021، 847 هجمة واغتيالاً، وعدد الذين استشهدوا وقتلوا إثر تلك المحاولات خلال الفترة ذاتها 555، وهم: 157 مدنيًا بينهم 12 مواطنة، و16 طفلاً، إضافة إلى 248 من قوات النظام والمسلحين المواليين لها والمتعاونين مع قوات الأمن، و108 من مقاتلي الفصائل ممن أجروا (تسويات ومصالحات)، وباتوا في صفوف أجهزة النظام الأمنية من بينهم قادة سابقون، و23 من الميليشيات السورية التابعة لـ (حزب الله) اللبناني والقوات الإيرانية، إضافة إلى 24 مما يُعرف بـ (الفيلق الخامس)»⁽¹³⁾.

ونشر مكتب توثيق الشهداء في درعا 275 حالة قتل حدثت خلال 2020، بارتفاع نسبته 25% عن شهداء العام السابق⁽¹⁴⁾، ما يؤشر إلى زيادة منسوب العنف. وتسجل معظم المناطق السورية الأخرى أرقامًا شبيهة بعدد ضحايا الاغتيال والقتل المباشر، وبالأخص في المناطق التي خضعت لتنفيذ النظام مجددًا، وكانت مسرحًا سابقًا للمواجهات، وتؤثر تلك العمليات بشكل مباشر على آراء اللاجئين بوصفها الخزان الأكبر لأعداد النازحين في الداخل، واللاجئين الموجودين في الخارج.

ب- **الاعتقال والخطف:** خارج أعداد الذين اعتقلهم النظام بهدف سوقهم إلى الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، وهؤلاء يقدرون بالآلاف، سجل تقرير مكتب توثيق الشهداء في درعا 1295 حالة قتل واعتقال في 2020 بينهم 17 سيدة و5 أطفال وأفرج عن 201 منهم لاحقًا، وتوفي ثلاثة منهم تحت التعذيب⁽¹⁵⁾.

ووثق تقرير أخبار العاصمة اعتقال 453 شخصًا في ريف دمشق في 2020 بينهم 15 سيدة و56 طفلاً، واثنين من ذوي الاحتياجات الخاصة⁽¹⁶⁾.

ولم تنقطع أخبار الاعتقالات المستمرة في ريف دمشق، وآخرها في 2021 حيث شن النظام حملات متكررة في الغوطة الشرقية، واقتاد مجموعة من الشبان المعتقلين من دوما إلى جهة مجهولة، وقد حاصر النظام كناكر في 2020، في إثر احتجاجات اندلعت فيها بعد اعتقال النظام ثلاث سيدات وطفلة⁽¹⁷⁾. ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 1882 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاجي في سورية في 2020 بينهم 52 طفلاً و39 سيدة، من بينها 149 في كانون الأول/ ديسمبر⁽¹⁸⁾.

(13) - في ظل الانفلات الأمني المتواصل في محافظة درعا، مجهولون يستهدفون متعاونًا مع قوات الأجهزة الأمنية في ريف المحافظة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 13 كانون الثاني/يناير 2021.

<http://bit.ly2/ZmxDkL>

(14) - سوريا: «على أنقاض التسوية» تقرير حقوقي يوثق أكثر من 1200 قتيل ومعتقل في درعا خلال العام الماضي، هبة محمد، القدس العربي، <http://bit.ly3/bcxNR9>

(15) - المرجع السابق

(16) - انظر: اعتقالات تطال اثنين من أبناء كناكر في ريف دمشق

<http://bit.ly3/djdW5n>

(17) - حصار بلدة قرب دمشق بعد حرق صورة للاسد، الشرق الأوسط، 2020/9/26.

<http://bit.ly/3qnvi4S>

(18) - سوريا بلد غير مستقر ولا آمن لعودة اللاجئين أو النازحين وبشكل خاص في مناطق سيطرة النظام السوري وأجهزته الأمنية المتوحشة،

وفي ظل الانفلات الأمني المتزايد، ارتفعت حالات الخطف بدوافع الثأر السياسي والفدية وبالأخص في مناطق الجنوب السوري في كل من السويداء ودرعا، اللتين تشهدان تدهورًا أمنيًا متزايدًا.

ولا يختلف حال ريف حمص الشمالي أمنيًا عن حال ريف دمشق والمنطقة الجنوبية، ففي 2019 رُصد عدد من الحملات الأمنية والاعتقالات الجماعية فيها، وفي الجولة وحدها اعتقل 20 شخصًا، ورُصد عدد من حالات الاختطاف والسلب فيها⁽¹⁹⁾.

وكانت أخبار متواترة ذكرت اعتقالات في عدد من مناطق التسويات لنسوة أجرين اتصالات هاتفية مع أقرباء لهم في إدلب والشمال السوري.

توفر هذه الأخبار مستندًا قويًا للاجئين عن الحالة الأمنية المتردية والمرشحة لمزيد من التدهور، وتترك أثرًا عميقًا في نفوس المرتبطين منهم بشكل مباشر مع الضحايا الجدد بصلات قربى، أو المترقبين العاديين لظروف العودة، وتؤكد لهم حالة استحالة العودة الراهنة بسبب الفوضى وعدم الاستقرار الأمني التي تعيشها البلاد، وبالأخص في مناطقهم المأمول عودتهم إليها.

وتضاف هذه الحوادث والأخبار إلى خزان الذاكرة الفردي والجمعي للاجئين، وتستدعي في ذاكرتهم ظروفًا وتجارب مرة عايشوها سابقًا بشكل شخصي، أو مع قريب لهم من أفراد العائلة، لتشكل الدعامة الصلبة لتصوراتهم وآرائهم التي يبنون عليها قرار العودة ومحدداته الأساسية.

وفي دراستنا الميدانية، كان من أسباب الخروج من سورية (التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات تابعة للنظام) 18.5%. وبالتوازي كان من الدوافع الأمنية للتفكير بالعودة لدى عينة الدراسة، (وقف الاعتقال التعسفي) 47.3%، و(إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والكشف عن مصير المختفين) 43.2%، مع المطالبة بـ (تفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها) 49.3%.

«من معوقات التفكير بالعودة إلى سورية بالنسبة إلي، عدم الاستقرار السياسي والأمني ووجود السلاح بين أيدي الفصائل المعارضة والتابعة للنظام، إضافة إلى الخوف من الاعتقال».

مقابلة مع لاجئ في تركيا⁽²⁰⁾

«إن استمرار نظام الاستبداد الأمني في سورية يعني استمرار المخاوف من التعرض للاعتقال والقتل، أو النهب، كلها من معوقات عدم تفكيري في العودة إلى سورية».

مقابلة مع لاجئ في كندا⁽²¹⁾

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2021/1/2.

<http://bit.ly2/N5JqBA>

(19) - سوريا في 2019: فوضى متصاعدة وانعدام للأمن في مختلف مناطق السيطرة، المرصد ائلسوري لحقوق الإنسان، 2020/12/31.

<https://www.syriahr.com/>

(20) - ذكر، 30 سنة، طالب ماجستير، متزوج، يعمل.

(21) - ذكر، 60 سنة، جامعي، متزوج، يعمل.

4. المشهد الأمني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

لا يختلف المشهد الأمني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام عن الخاضعة له، وتفوقه سوءًا في حالات ومناطق معينة، وتنقسم المناطق الخارجة عن النظام حاليًا إلى منطقتين رئيسيتين، هما الشمال السوري التابع لهيئة تحرير الشام وبقايا فصائل المعارضة، والشمال الشرقي الخاضع لسيطرة (الإدارة الذاتية) قسد، والمنطقتان كلتاهما تشكلان زخمًا عددًا ضمن صفوف اللاجئين المتحدرين منهما، الأمر الذي يستدعي مراقبة الحالة الأمنية، ومتابعتها، من اللاجئين الراغبين في العودة في حال توافر الظروف الأمنية الملائمة.

أ- الشمال السوري

دفع الوضع المركب والمعقد في الشمال السوري إلى مزيد من التدهور الأمني والفلتان في السنوات الماضية، وتحديداً بعد الهزائم والخسائر التي منيت بها الفصائل المتعددة على محاور ريف حماة وجنوب إدلب وما حولها، وسبب غياب القوة الفاعلة، والمرجعية القانونية الموحدة وتعدد الفصائل وفوضى السلاح وانتشاره، والاحتفاظ السكاني تراجعاً في مستويات الأمان الشخصي، وسمح بمزيد من حوادث القتل والاعتقال والخطف، والعبوات الناسفة.

وترصد التقارير الحقوقية والأمنية تصاعد عمليات القتل في الشمال السوري بوتائر مرتفعة نتيجة الصراعات البيئية الدائرة وعمليات الثأر الشخصي والسياسي، والتدخلات الأمنية المعقدة، وبعيداً من الخوض في تفاصيل الخريطة المتشعبة عسكرياً في الشمال السوري، رصد تقرير صادر عن (عمران للدراسات الإستراتيجية) خلال النصف الأول فقط من 2020 حوادث أمنية متزايدة بلغت 96 حادثة اغتيال خلفت 271 ضحية، و39 منها عبر العبوات الناسفة، وهي الأكثر إثارة للرعب في صفوف المدنيين لعشوائيتها.

ولحظ التقرير نشاطاً متزايداً لغرفة عمليات (غضن الزيتون) في عفرين ومحيطها مع تبين علي واضح للعمليات، حيث تبنت الغرفة تنفيذ 19 عملية اغتيال من أصل 22، تعددت أدوات التنفيذ خلالها وتوسعت دائرة أهدافها، ورأى التقرير أن ارتفاع منسوب الاغتيالات يشير إلى مدى الانفلات الأمني في الشمال السوري، وعجز قوى الأمر الواقع عن تأمين الحماية حتى لأفرادها⁽²²⁾.

وبحسب مركز توثيق الانتهاكات في شمال سورية، شهد نيسان/ أبريل 2020 اعتقال 60 شخصاً في منطقة عفرين، وفي أيار/ مايو 41 شخصاً، وقضى اثنان منهم تحت التعذيب، واعتقلت عائلات بأكملها، وخطفت عائلات أخرى ضمن مصير مجهول⁽²³⁾.

(22) - الاغتيالات في مناطق المعارضة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى حزيران 2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2020/10/1.

<http://bit.ly3/pqwG5x>

(23) - مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا،

<http://bit.ly2/Na6L4Q>

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، شهدت مناطق النفوذ التركي والفصائل الموالية لأنقرة، 183 حالة اختطاف، بينهم 20 طفلاً و28 امرأة، وقتل منهم 11 شخصاً⁽²⁴⁾.

ويمكن للاجئين السوريين في الخارج قراءة اللوحة الأمنية المتهارة من خلال تدفق مزيد منهم، والموجودين في مناطق الشمال السوري عبر محاولتهم، ونجاح بعضهم بعبور الحدود إلى تركيا، حيث تدل المؤشرات العامة على أن الشروط الأمنية لا تسمح بمعايير العودة، ولا تحقق أدنى متطلبات السلامة الشخصية والجسدية، وإنما تدفع مزيداً من السوريين إلى الانضمام لمجموع اللاجئين.

ب- الشمال الشرقي

بسبب انخراط هذه المناطق في معادلات النفوذ والولاء، ولتماسها وصراعها المباشر مع (داعش)، إضافة إلى صراعات النفط، شهدت المنطقة الشمالية الشرقية الخاضعة (للإدارة الذاتية) قدرًا كبيرًا من الانفلات الأمني نجم عنه سقوط كثير من الضحايا.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، في تقريره في آب/ أغسطس 2020، أن «عدد المقاتلين والمدنيين والعاملين في المجال النفطي والمسؤولين في جهات خدمية، ممن اغتيلوا ضمن 4 محافظات، هي: حلب ودير الزور والرقعة والحسكة، بالإضافة إلى منطقة منبج في شمال شرق محافظة حلب التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، يرتفع إلى 554 شخصاً»⁽²⁵⁾.

وشهدت المنطقة عددًا من اغتالات وجهاء وشيوخ العشائر العربية، وشهدت في إثرها توترات عربية كردية، وحاصرت قوات (قسد) بعض المناطق على خلفية احتجاج الأهالي، واحتلت (قسد) المرتبة الثالثة بعدد المختطفين في سورية 2020 بعد مناطق النظام والشمال السوري، ومارست (قسد) إضافة إلى أنواع الاختطاف الأخرى، اختطاف الشبان والأطفال لتجنيدهم بين صفوفها.

وفي ظل المشهد الأمني السابق، يمكن القول إن سورية بعموم المناطق فيها لا تفتقر إلى البيئة الآمنة لعودة اللاجئين، فحسب، وإنما ما تزال بيئة منتجة للاجئين جدد محتملين، لوفرت لهم ظروف المغادرة لأسباب متعددة، وعلى رأسها شروط السلامة والخوف على الحياة.

(24) - حصاد 2020.. أكثر من 500 عملية خطف لمدنيين في سوريا.

<http://arbne.ws3/s5UhKF>

(25) - في ظل الانفلات الأمني في مناطق "قسد" مجهولون يغتالون شابا في ريف دير الزور الشرقي، المرصد السوري لحقوق الإنسان.

<http://bit.ly2/OARMRQ>

وفي دراستنا الميدانية، كان من مسببات الخروج من سورية لـ 12.3% من عينة الدراسة التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات أو سلطات أمرواقع (المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام). ويتربط مع هذا السبب واحد من دوافع التفكير في العودة، وهو (حل الميليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح) 54.8%.

هذا وقد ذكر 3.42% من عينة الدراسة، أنهم يعودون (في حال ضمان عدم الاعتقال والملاحقة الأمنية) ضمن سيناريو (استمرار الصراع الحالي وبقاء بشار الأسد في الحكم). و0.80% قالوا إنهم يعودون ضمن هذا السيناريو في حال (وجود عفوعام شامل). وقد تركزت إجابات العينة هنا في مخيمات لبنان ولبنان.

وارتفعت النسب قليلاً لدى عينة الدراسة (مخيمات لبنان ولبنان) في سيناريو (حل سياسي يفضي إلى استمرار النظام الحالي بمشاركة بعض المعارضة في الحكومة)، إلى 6.84% في حال ضمان عدم الاعتقال والملاحقة الأمنية، و2.85% في حال وجود عفوعام شامل، إضافة إلى 1.37% في حال خروج القوات والميليشيات الأجنبية من سورية.

5. محددات قوانين الخدمة الإلزامية لعودة اللاجئين

أ- لمحة عن التجنيد الإلزامي في سورية

تاريخياً وطوال العقود الماضية، شكلت الخدمة الإلزامية واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه المجتمع السوري، وأفراده من الذكور، لأسباب متعددة، تتعلق بطبيعة النظام السوري، وطبيعة مؤسساته ومنها الجيش، وغالباً ما نظر السوريون إلى مدة التحاقهم بالخدمة كزمن كره ومهدور يشبه زمن السجناء.

ويجب-وفق القانون السوري- على جميع السوريين الذكور ومن في حكمهم من الفلسطينيين المقيمين في سورية، تأدية الخدمة الإلزامية، بين سن 18 و42، ويعفى فقط الوحيد لعائلته، أو أحد أبويه، أو المعوق بدرجة عالية.

وخلافاً للمنطق المفترض، تموضعت المخاطر في آخر الأسباب المنفرة من الخدمة الإلزامية قبل 2011، وجاءت المعاملة السيئة والقاسية التي يلقاها المجندون وتصل إلى حد الاستعباد، في طبيعة الأسباب التي كرسست السمعة السيئة للخدمة الإلزامية وجعلتها في عيون السوريين من أكبر الأعباء، وأضيف إليها الأجر شبه المعدوم، مع غياب الطعام، وهزالته في حال وجوده، ويعزز ما سبق من نفور وكرهية المدة الطويلة التي تفرضها الخدمة الإلزامية وهي ثلاثين شهراً قبل أن تنخفض قليلاً بعد 2005.

ومع إدراك النظام معضلة الخدمة الإلزامية، عمل على تخفيضها ثلاث مرات، فخفض المرسوم 1/ لعام 2005 مدة الخدمة من سنتين ونصف إلى سنتين، وخفض المرسوم التشريعي رقم 30/ لعام 2007 الخدمة إلى واحد وعشرين شهراً، ومع بداية الثورة في 19/3/2011، صدر المرسوم التشريعي 35 ليخفض الخدمة إلى 18 شهراً.

وبعد اندلاع الثورة، وزج الجيش في مواجهة الشعب ودفع الثورة إلى التسليح، ومقتل عدد من عناصر الجيش في المواجهات، تغير ترتيب لوحة العوامل المنفرة من الجيش ليقفز إلى طليعتها عامل المخاطرة،

ويضاف إليها البعدين الأخلاقي والسياسي عند معظم السوريين.

ومع ارتفاع حدة المواجهات وازدياد وتيرة الانشقاقات والفرار والامتناع عن الالتحاق بالتجنيد من قطاعات كبيرة من الشباب، وهرب كثيرين ولجؤهم إلى خارج البلاد، عانى النظام نقصاً شديداً في عديد جيشه، واستعاض عن النقص بالتمديد لعناصر الخدمة الإلزامية مدداً تجاوزت ثماني سنوات، لتتحول الخدمة الإلزامية إلى واحدة من أشد الأعباء، حتى في عيون المؤيدين بشدة، وبالأخص مع ارتفاع حدة المخاطر إلى درجات عليا.

ولم تتوقف مخاطر الخدمة العسكرية عند أعداد المطلوبين حديثاً لها، وإنما استدعي المسرحون وطلبوا للاحتياط وبقوا ضمن الخدمة سنوات، ولم يسرحوا قبل مضي سبع أو ثماني سنوات على وجودهم الثاني في الجيش، بمجموع يصل إلى تسع أو عشر سنوات.

وحتى 2014 كان النظام الجهة الوحيدة التي تشرع الخدمة الإلزامية في سورية، لتتضم إليه (قسد) بإصدارها قانون (واجب الدفاع الذاتي) الذي تطور لاحقاً، وتحول إلى قانون خدمة إلزامية شبيه بقانون النظام إلى حد ما⁽²⁶⁾.

ب- مواقف اللاجئين من خدمة الجيش

ينظر اللاجئون السوريون إلى الخدمة الإلزامية بوصفها واحدة من أكبر المعضلات لديهم حالياً ومستقبلاً، فمعظم عائلات اللاجئين لديهم أولاد ذكور مطلوبون للجيش، أو سيدخلون سن التكليف قريباً، وبعضهم فارون من الخدمة الإلزامية في أثناء تأديتهم لها، ما يجعلهم مطلوبين أو محكومين قضائياً.

والخدمة الإلزامية حالة فريدة ضمن المحددات الأساسية لعودة اللاجئين الطوعية، وفق تصوراتهم، لتقاطعها مع المحددات الرئيسية الأخرى. فهي بارتفاع مخاطرها الجسدية، تلتقي مع المحددين الأمني والعسكري، ففي مقابلات مع لاجئين «حكى كثيرون قصصاً عن شباب عادوا إلى سورية، وجرى ضمهم قسراً للجيش، وماتوا على جبهة القتال»⁽²⁷⁾. وتلتقي مع المحدد السياسي نظراً إلى طبيعة الجيش السوري وتركيبته وولائه الراهن، إذ يؤكد بعض اللاجئين أن «من المهم أن أخدم بلدي، لكني لا أرغب في قتل إخوتي، أو أن أخدم النظام»⁽²⁸⁾.

وتتقاطع الخدمتان الإلزامية والاحتياطية مع المحددات القانونية للعودة، بسبب الأوضاع المستجدة على وضعهم القانوني بوصفهم متخلفين عن الجيش أو فارين، وتنتظرهم أحكام قاسية في حال عودتهم، وتندرج الخدمة الإلزامية ضمن المحدد الاقتصادي نظراً إلى القوانين الجائرة التي تفرض عليهم خيار دفع البديل البالغ 8000 دولار أميركي في حال اضطرارهم إلى العودة، أو لتجنب مصادرة أملاكهم وأملاك ذويهم،

(26) - انظر: التجنيد الإلزامي في الجزيرة، "قسد" تكرر سلطتها، ضياء عودة، محمد حمص، نينار خليفة. موقع عنب بلدي، 2019/07/07. <http://bit.ly/3c5xrML>

(27) - أربعة أشياء يرغب اللاجئون السوريون في تحقيقها قبل العودة لبلدهم، مها يحي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018. <https://bbc.in/3pqXsdW>

(28) - المرجع السابق

كما نص عليه القانون 39/ لعام 2019⁽²⁹⁾.

بل إن الخدمة الإلزامية في ظروف الحرب شكلت سبباً لكثير من الشباب السوري لمغادرة البلد وتحولهم إلى لاجئين بمعزل عن أسرهم التي بقيت في البلد، وعن مناطقهم التي لم يشملها الدمار والنزوح، ومنهم من لا مواقف سياسية لديه، وبعضهم ينتمي إلى عائلات مؤيدة، فالخدمة الإلزامية باتت قريباً للموت في نظر السوريين، ومن ينجو منه، يستمر فيها سنوات طويلة، مثل (سامر) الذي أنهى الخدمة الإلزامية في عام 2013، و«ما يزال بعد سبع سنوات في الخدمة العسكرية، وبعد رشوة عدد من الضباط وتعرضه لإصابة، عيّن سائقاً لأحد الضباط»⁽³⁰⁾.

وفي دراستنا الميدانية، شكل (الهرب من التجنيد الإجباري) سبباً لـ 11% من عينة الدراسة للخروج من سورية. فالالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية زمن الحرب السورية كان يعني الموت في أغلب الأحيان على جبهات القتال المتعددة، أو الاحتفاظ بالشباب كاحتياطيين لمدة تصل إلى تسع سنوات في بعض الأحيان. وترابطاً مع هذا المتغير، فقد رأى 37% من عينة الدراسة ضرورة (إعادة بناء الجيش وفصله عن الحياة المدنية).

«وصلنا أنا وأخي إلى تركيا، وكنا مطلوبين للخدمة الإلزامية. نعمل اليوم في إسطنبول ولا نفكر في العودة حتى إن كان هناك عفو حول موضوع التجنيد. أصبح الوضع في سورية مترابطاً مع بعضه، يجب تغيير كل شيء، الأمر لم يعد بالنسبة إلينا هرباً من التجنيد فقط، بل ضرورة تغيير شاملة لسورية».

مقابلة مع لاجئ في تركيا⁽³¹⁾

وتعد خدمة الجيش واحدة من أكبر الهواجس المعوقة للعودة وسبباً رئيساً للخروج من البلد، ف (أبو حسن)، الطباخ سابقاً الذي عمل في أشغال عدة في لبنان ليؤمن لقمة عيش عائلته. وعلى الرغم من أنه أدى الخدمة الإلزامية قبل سنوات، يخشى أن يستدعى مجدداً كاحتياطي. ويقول: «أذهبوا إلى سورية لتروا بأنفسكم، ليس هناك شباب في المنازل، يوجد نساء وأطفال وعجّز»، متسائلاً: «أين هم الشباب؟ فروا إلى أوروبا، إلى لبنان أو انضموا إلى الجيش»⁽³²⁾.

ويقدر عدد المطلوبين للخدمتين الإلزامية والاحتياطية من الشريحة المستهدفة بين عمر 18 و 42 ما يقارب مليوني شخص، باعتبار المدة التراكمية خلال السنوات العشر الماضية، وهؤلاء مع عائلاتهم يقاربون 10 ملايين شخص، وباحتساب نسبة اللاجئين منهم فإنها تقدر بنحو 30% كحد أدنى، ويرى هؤلاء كما

(29) - خدمة العلم. نسخة غير منشورة من القانون 39 لعام 2019.

<https://bit.ly3/eald86>

(30) - واقع العودة الى سوريا وكابوس التجنيد الإجباري، دانا البوز، 2020/3/20

<https://bit.ly3/c3okMm>

(31) - ذكر، 29 سنة، إعدادي، عازب، يعمل.

(32) - الخدمة العسكرية الإلزامية تحول دون عودة لاجئين سوريين شباب إلى بلدهم،

<https://bit.ly2/OlrbZ7>

بين عدد من الاستطلاعات أن من أهم اشتراطاتهم للعودة لدى اللاجئين هو إيجاد حل لموضوع الخدمتين الإلزامية والاحتياطية.

وفي ما يدرجه بعض من المحددات العسكرية والأمنية ضمن العودة، يميل قسم منهم إلى تسميتها وتحديدتها بالاسم كعائق للعودة، ففي استطلاع أجرته اليوم التالي لها في دراسة حديثة معنونة (بين الاندماج والعودة، واقع اللاجئين الجدد في أوروبا) بلغت نسبة الفارين من البلاد بسبب الخدمة العسكرية 5% ضمن العينة المستهدفة، وباستبعاد النساء والأعمار الكبيرة من الذكور تصل النسبة إلى 16% من المشمولين بالعينة ممن تنطبق عليهم قوانين التجنيد⁽³³⁾.

وفي دراسة بعنوان (نحن سوريا) شملت 1100 مهجر سوري استجوبتهم حول دوافع الهجرة والحد الأدنى لشروط العودة، اختار 58% منهم إلغاء الخدمتين الإلزامية والاحتياطية شرطاً للعودة، وطلب 26% منهم الضمانات لإيقاف السحب الاحتياطي لمدة لا تقل عن خمس سنوات، في حين لم تجد النسبة الباقية، وهي 16%، أن التجنيد وقوانينه من شروط عودتها، وكان معظم هؤلاء من النساء والرجال الذين تجاوزوا سن 42 عاماً⁽³⁴⁾.

الإصلاحات الرئيسية لقوانين التجنيد الإلزامي المحددة كشرط للعودة من قبل المهجرين



المصدر:

<https://bit.ly/3sMY8wk>

وفي شأن متصل، أقرت محكمة العدل الأوروبية 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 منح الحماية الكاملة للفرارين من الخدمة العسكرية في سورية، مرجحة أن يتعرضوا لملاحقة سياسية إن عادوا، وقالت محكمة العدل في بيان لها بهذا الخصوص: «يحق للفرارين من الخدمة العسكرية في سورية الحصول على حق الحماية الكاملة في أوروبا، لأن الخوف من إجبارهم على المشاركة في جرائم حرب هو مبرر تمامًا»⁽³⁵⁾.

(33) - انظر: ما بين الاندماج والعودة، واقع اللاجئين السوريين الجدد في أوروبا، اليوم التالي، 2021.

<https://bit.ly/384/bb58>

(34) - نحن سوريا، الرابطة الوطنية لكرامة المواطن،

<https://bit.ly/3/sMY8wk>

(35) - «العدل» الأوروبية تقر بضرورة منح «الحماية الكاملة» للفرارين من الخدمة العسكرية في سوريا، موقع عنب بلدي.

<http://bit.ly/3/c3Xrri>

ج- مشكلات اللاجئين القانونية مع الجيش

يحيل النظام السوري المشكلات القانونية مع الجيش إلى القضاء العسكري المشدد الذي تقترب أحكامه من الأحكام العرفية التي لا تساهل فيها، ومن أبرز المشكلات القانونية المستجدة بين اللاجئين السوريين نتيجة خروجهم من البلاد المشكلات القانونية التي ترتبت على وجودهم في الخارج بسبب عدم انصياعهم لقوانين التجنيد، ومن أهم تلك المشكلات:

- **التخلف أو الاستنكاف:** ويشمل جميع اللاجئين الذكور المشمولين بالخدمة، ما لم يحصلوا على تأجيل، وفي الظروف العادية يعد التخلف من أدنى الجرائم وفق القانون العسكري السوري، ويكتفى بحبسه مددًا قصيرة مع تمديد الخدمة، ما لم يتحول إلى تخلف مديد يتجاوز سن التكليف المقدر بـ 42 عامًا، وينجم عنه غرامة مالية تحت مسمى فوات الخدمة وفق القانون 39 لعام 2019، وهي تساوي مبلغ البدل ويجري تحصيلها غيابيًا أو حضوريًا، وفور تجاوزه سن 42 عامًا، عبر حجز التنفيذ على أملاكه وأملاك ذويه، ولا يعترف قانون الخدمة السوري بمفهوم الاستنكاف الضميري أو الأخلاقي المعمول به في كثير من البلدان، كما لا تعترف به (قسد) أيضًا، وهو حق الامتناع عن الخدمة لأسباب مبدئية أو إنسانية أو دينية، وهو حق منصوص عليه ضمن قرارات مجلس حقوق الإنسان.
- **الانشقاق، أو الفرار من الجيش:** وهو من أكبر العقوبات التي تواجه اللاجئين الذين انشقوا أو فروا من خدمتهم الإلزامية، وغادروا البلاد، ويندرج قانونيًا تحت بند الفرار الخارجي وتكون عقوبته مشددة، وتراوح العقوبات بين خمس سنوات والإعدام حالياً، لارتباطه بالمواقف السياسية وعدّه نوعاً من الخيانة، وكانت تقارير إعلامية نقلت عن مذكرة داخلية أن النظام منذ 2014 رفع أسماء 189 ألف عسكري في عداد المنشقين والفارين والمتخلفين⁽³⁶⁾.
- **مشكلات التأجيل القانونية:** ويعاني القسم الأكبر من الشباب السوري اللاجئ-الراغبين في إبقاء خط العودة مفتوحاً، أو المضطرين إلى العودة بحكم وجود أسرهم في سورية- مشكلات التأجيل القانونية، وعدم قدرتهم على الحصول على تلك الوثائق، لانعدام سبل الحصول عليها في مغترباتهم وتعقيدها القانونية والابتزاز المالي في الداخل السوري بعد تحولها إلى تجارة، إضافة إلى اشتراطاتها القانونية بالدراسة، أو أسباب موجبة، وهو ما يتعدر فعلياً ما يجعلهم في عداد المتخلفين والمطلوبين إلى السوق فور وصولهم إلى الحدود.

ومع تعذر التأجيل تتفاقم الأوضاع القانونية للاجئين وتضاف أسماؤهم إلى قائمة المطلوبين والمحكومين، ما يجعل قرار العودة الطوعية بالنسبة إليهم وإلى أسرهم مرهوناً بتلك الأحكام ومذكرات البحث الصادرة في حقهم.

وكان النظام قد أعلن مراراً منحه مهلة ستة أشهر للمغتربين، يسمح لهم بدخول سورية فيما من دون إخضاعهم أو مساءلتهم لقوانين التجنيد، لكن تجارب العائدين أكدت انعدام صدقية تلك المهلة وسوقهم

(36) - الأسد يرفع مذكرة بحق 189 ألف جندي منشق، أورينت نت، 2014.

بعد أشهر أو أيام، ومنهم من اقتيد مباشرة من الحدود إلى معتقلات مؤقتة قبل أن يُقاد إلى الجيش.

د- (قسد) والتجنيد الإجباري

سبق الإعلان عن (قانون الدفاع الذاتي) الذي أصدرته (قسد) عام 2014 اعتقالات شملت عددًا من الشبان بعمر 18-30، ولم تنكر (قسد) لاحقًا ارتباط هذه الاعتقالات بالقانون وهدفه، ورأت (قسد) على لسان رئيس هيئة الداخلية في مقاطعة الجزيرة (كنعان بركات) أن القانون سيطبق على الجميع نتيجة الظروف الاستثنائية، ونص قانون واجب الدفاع الذاتي على «تقديم كل أسرة من مواطني المقاطعة فردًا من أفرادها، للمشاركة في أداء واجب الدفاع الذاتي لمدة ستة أشهر التي تم تعديلها لتصبح تسعة أشهر في التعديلات التي أقرت في شهر كانون الثاني/يناير 2016»⁽³⁷⁾.

وتسود التوترات الدائمة بين السكان وقوات (قسد) المصرة على قانون التجنيد، وبخاصة في مدينتي الرقة ودير الزور، وتشهد مدارس المدينتين إضرابات متكررة منذ سنوات بسبب تجنيد المعلمين فيهما.

وعلى غرار قانون التجنيد عند النظام، طبقت (قسد) فكرة البديل المادي في قانونها الذي خضع للتعديل أيضًا، ومن «أهم التعديلات التي أقرت، في كانون الثاني/يناير 2016، إلغاء الفقرة الأولى من المادة التاسعة التي كانت تنص على قيمة بدل للمقيمين خارج المقاطعة بمقدار 1000 دولار عن كل زيارة، حتى يبلغ مقدار 5000 دولار كحد أقصى واستعويض عنها باستيفاء مبلغ 200 دولار من المكلّف عند زيارته إلى (روجأفا)، ويعد تأجيلًا سنويًا من (واجب الدفاع الذاتي)»⁽³⁸⁾.

6. مشكلات الازدواجية في خدمة العلم

تخلق ازدواجية خدمة العلم في سورية لدى كل من النظام و(قسد)، مشكلة معقدة ومتراكبة لدى اللاجئين الذين ينتمون إلى المنطقة الشمالية الشرقية الخاضعة لـ (قسد)، فهم من جهة مطالبون بخدمة العلم وفق القانون الرسمي للنظام بوصفهم مواطنين سوريين، وهم مطالبون بالخدمة لدى (قسد) بوصفهم من سكان المنطقة الخاضعة لها، وتندسح المشكلة أيضًا على قانون البديل، إذ يتعين للحصول على حرية الحركة الكاملة للاجئين من أبناء منطقة الشمال الشرقي السوري والجزيرة أن يدفعوا بدلين، للحصول على حرية الحركة في سورية، ولا تتوفر حتى الآن بيانات واضحة عن كيفية التعامل مع تلك الحالات.

وفي الحصيلة فإن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية بقوانينهما الحالية والظرف السوري الراهن تشكلان كابحًا رئيسيًا لعودة شرائح واسعة من الشعب السوري (الموالية والمعارضة والحيادية)، بغض النظر عن الأسباب التي تدفع كل منها على حدة، وتتخوف الشرائح التي دخل أبنائها سن التكليف العسكري كما تتخوف تلك التي سيدخل أبنؤها مستقبلاً، من مصير مجهول ينتظرهم، وبحسب القانون السوري فهم ملزمون بواحد من خيارين: إما الخدمة العسكرية الواجبة قانونًا، أو دفع بدل نقدي عال جدًا بالنسبة إلى مدخولات معظم اللاجئين السوريين يبلغ 8 آلاف دولار أمريكي. وفي حال عدم انصياعهم لأي من الخيارين

(37) - انظر: التجنيد الإلزامي في الجزيرة، "قسد" تكرر سلطتها، ضياء عودة، محمد حمص، نينار خليفة. موقع عنب بلدي، 2019/07/07. <http://bit.ly/3/c5xrML>

(38) - نفس المرجع السابق



السابقين، لا يتبقى أمام الشعب السوري اللاجئ سوى خيار القطيعة التامة مع سورية بما يشمل تصفية الأملاك الموجودة فيها وعدم العودة إليها نهائيًا، تجنبًا لمصادرة الأملاك أو المساءلة القانونية ضمن الأراضي السورية.

وفي هذه الحالة تشكل التغييرات الرئيسية لقانون الجندية الإلزامي في سورية كما يطالب بها اللاجئون، سواء حصلت بشكل مؤقت، أم نهائي، أحد الحوافز الرئيسية لعودتهم الطوعية والأمنة أيضًا.

ثانياً: المحددات العسكرية لعودة اللاجئين

ينطلق الحديث عن الواقع العسكري بوصفه أحد محددات عودة اللاجئين السوريين الطوعية، من خلال السؤال الذي يطرحه اللاجئون (هل انتهت الحرب السورية؟)، وفي ظل الانقسام وتعددية الفاعلين والجيوش المتموضعة على الأرض السورية، يصبح السؤال الأدق (هل انتهت الحروب السورية؟).

ومن البداهة القول إن الإجابة عن السؤال بـ (نعم) سيكون حاسماً لاتجاه تحفيز خيارات العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى بلداتهم وقراهم، أو الأماكن التي يرغبون في العودة إليها، وفي حالتي الإجابة بالنفي، أو الشك، فإن خيار العودة الطوعي سيبقى معلقاً لدى الأغلبية العظمى من اللاجئين السوريين الذين يملكون خيار الابتعاد عن وجودهم مرة أخرى ضمن ساحات المعارك، في كل من المناطق التي ما تزال تشهد تصعيداً عسكرياً، أو تلك المرشحة للانفجار في أي لحظة.

وللإجابة عن السؤال المطروح بداهة من اللاجئين (هل انتهت الحروب السورية؟) سيكون من المفيد رسم لوحة خرائط النفوذ وتموضعات الجيوش النظامية الستة التي تتقاسم النفوذ على الأرض السورية، وتتجاوز بشكل غريب ونادر، ضمن تقاطعات وتباينات أهداف ومصالح، كما سيكون من الضروري الإطالة على مشهد الحروب الحاصلة منذ 2019 حتى الآن (2021) ليس بوصفها المرحلة الأحدث فقط، وإنما لتزامنها مع ارتفاع وتأثير الحديث عن عودة اللاجئين السوريين في الخارج بافتراض أن الحرب السورية قد انتهت، أو أنها في خواتيمها على الأقل.

1. خريطة توزيع نفوذ الجيوش النظامية في سورية

يمكن بداية تقسيم الأرض السورية إلى خمس مناطق رئيسية تتوافق نسبياً مع توزيعات القوى الموجودة على الأرض السورية، والمناطق الخمسة هي: (دمشق والمنطقة الجنوبية، المنطقة الوسطى والساحلية، منطقة الشمال الغربي السوري، المنطقة الشمالية الشرقية، منطقة البادية).

يسيطر جيش النظام وحلفاؤه من الجيش الروسي والجيش الإيراني عسكرياً بشكل مطلق على منطقتين من مناطق سورية الخمسة، وهما (دمشق والمنطقة الجنوبية) و(المنطقة الوسطى والساحلية)⁽³⁹⁾، وتتشارك هذه الجيوش الثلاثة نفوذها مع الجيش الأميركي في (المنطقة الشمالية الشرقية)، وفي (منطقة البادية)، ويسيطر الجيش التركي نفوذه مع الفصائل الموالية له في (الشمال السوري)، ويبرز دور الجيش الإسرائيلي في الجولان المحتل كقوة أحادية، ويتشارك مع الجيوش الخمسة الباقية مناطق النفوذ الجوي في كامل سورية.

ومع الجيوش الستة تنتشر مئات التشكيلات العسكرية غير النظامية المنضوية في علاقات تبعية وولاء لتلك الجيوش وبلدانها، ومن أبرزها ثلاثة تشكيلات عسكرية ذات وزن فاعل ومؤثر تقترب من حدود الجيوش النظامية ومعاييرها بشكل ما، وهي حزب الله، و(قسد) وهيئة تحرير الشام.

(39) - عدا جيب صغير جداً من المنطقة الساحلية.

وفي دراستنا الميدانية، كان من شروط التفكير في العودة إلى سورية لدى عينة الدراسة، (حل الميليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح) 54.8%.

وتتقاطع نتائج دراستنا مع نتائج أغلب الدراسات الميدانية التي استهدفت موضوع عودة اللاجئين، مع بعض الاختلافات في تغليب متغير على آخر، بحسب اختلاف العينة بين دراسة وأخرى.

وكان 1.37% من عينة الدراسة قالوا إنهم سيعودون إلى سورية في حال خروج القوات والمليشيات الأجنبية ضمن سيناريو (حل سياسي يفضي إلى استمرار النظام الحالي بمشاركة بعض المعارضة في الحكومة)، وقد تركزت الإجابات لدى عينة الدراسة في (مخيمات لبنان ولبنان).

2. خريطة المعارك منذ 2019 وتأثيراتها في عودة اللاجئين

تكثف مفردتا الحرب والمعارك كل مخاوف السوريين الأمنية دفعة واحدة، وبالأخص اللاجئين منهم الذين فروا تحت غطاء نيرانها المستعرة، وإذ تختلف الحرب عن المخاوف الأمنية التي تتفاوت بشكل ما بين الأفراد بحسب انتماءاتهم وأعمارهم ومذاهبهم، وحتى خياراتهم، فهي (أي الحرب) تجعل الجميع متساويين في مستويات التهديد والمخاطر المباشرة. وغالبًا بسبب انتهاج سياسة الأرض المحروقة وتبدلات القوى المسيطرة بعد الحرب، يستحيل على النازحين واللاجئين العودة، ما لم تتوفر مقومات إضافية تتعلق بإرادة المسيطرين على تلك المناطق أولاً، ومقدرتهم الفعلية ثانيًا، وهي أمور لا تقع على عاتق اللاجئين، وخياراتهم، بل تتعلق بالفاعلين على الأرض وورغبتهم في عودة السكان، وغالبًا ما تشير الوقائع إلى انعدام تلك الرغبة لاتجاه بقاء الأرض شبه فارغة من السكان.

وفي دراستنا للمعارك السورية الحاصلة منذ 2019 جرى التمييز بين ثلاثة مستويات منها:

أ- الحروب واسعة النطاق: مكانيًا وسكانيًا، وهي التي ينجم عنها تبدلات سكانية واسعة ومباشرة، وتظهر تأثيراتها بشكل واضح في حركة السكان ونزوحهم.

وضمن هذا المستوى، شنت قوات النظام موجتين من المعارك واسعة النطاق 2019، تركزت الأولى على ريف حماة استولت فيها على معظم نقاط المعارضة الإستراتيجية فيها، من كفرنبودة وقلعة المضيق وجزء من سهل الغاب، ومهد للموجة الأولى قصف جوي روسي على مدار أشهر من بداية شباط/فبراير، واستأنف الموجة الثانية في آب/أغسطس بعد هدنة هشة لم تصمد ليقضم من ريف إدلب مساحة 1000 كم²، تمتد على 114 قرية وبلدة منها (بريفي إدلب وحماة)، منها الهبيط وكفرزيتا واللطامنة ومورك وخان شيخون، التي تعد نقطة التقاء محافظتي إدلب وحماة، وتقع على الطريق الدولي دمشق- حلب (M5)⁽⁴⁰⁾.

وبحسب فريق الاستجابة، نزح 966 ألفًا و140 نسمة، خلال المرحلة الممتدة من شباط/فبراير حتى أيلول/سبتمبر، ونزح 216 ألفًا و632 نسمة خلال المرحلة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وذلك نتيجة التصعيد العسكري في تلك المراحل المحددة.

(40) -وكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب) 11 آب/أغسطس 2019 - 06:44



وأوضح الفريق أن أعداد النازحين داخليًا خلال 2019، بلغت مليونًا و182 ألفًا و772 نسمة، وهي نسبة تعادل 5% من عدد سكان سورية، وأكثر من ربع سكان إدلب حاليًا الذين يشكل عدد النازحين نصفهم، وتصل نسبة النزوح الداخلي الكلية إلى 22.2%⁽⁴¹⁾.

واستمرت موجة العمليات واسعة النطاق حتى 5 آذار/ مارس 2020 موعد سريان الهدنة الموقعة بين الروس والأتراك، ونجم عنها سيطرة النظام على سراقب وكفرنبل وكثير من البلدات الأخرى الخالية من السكان نتيجة نزوحها.

وتندرج ضمن العمليات الواسعة عملية (نبح السلام) التي اندلعت بين القوات التركية والفصائل الموالية لها، وقوات (قسد) بتاريخ 9/10/2019 ونجم عنها نزوح 300 ألف شخص ضمن مساحة تبلغ 4875 كم²، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان⁽⁴²⁾.

وكانت سبقتها في 2018 عملية غصن الزيتون المدعومة تركيًا، وأفضت إلى السيطرة على كامل منطقة عفرين، وتسببت بدورها في نزوح أكثر من 200 ألف شخص.

ومع استعادة تنظيم (داعش) مؤخرًا جزءًا من نشاطه في البادية السورية بتماسها الواسع مع قوات (قسد) وقوات النظام، تجددت الهجمات والغارات والكمائن العنيفة، وكان أعنفها في نهاية 2020 حيث نجم عن إحداها مقتل 37 عنصرًا من الجيش السوري والمليشيات المتعاقدة معه⁽⁴³⁾، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، ومع تكرار العمليات والكمائن ضد جيش النظام أعلن الأخير حملة برية يسانده الطيران الروسي الذي شن 100 غارة خلال أيام في شباط/ فبراير 2021، مع ملاحظة الفقر السكاني في البادية، لكن ذلك لا يلغي التأثير المعنوي؛ سواء للحرب القائمة، من جهة، أم لارتباطها بمدلولات عودة داعش من جهة ثانية.

وكان التنظيم تمكن من قتل 1308 عناصر من قوات النظام وحلفائه بينهم اثنان من القوات الروسية، و145 من الميليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية، في المرحلة الممتدة بين آذار/ مارس 2019 وشباط/ فبراير⁽⁴⁴⁾ 2021.

وغالبًا ما يستبدل اللاجئون مفردة الحرب بالخطر أو انعدام الأمان، كما في حالة السيدة (ي.س) اللاجئة في ألمانيا التي ردت على دعوات الأسد لعودة اللاجئين في المؤتمر الأخير المنعقد في دمشق، مفترضة أن (العودة الطوعية إلى سورية شبه مستحيلة حاليًا)، وأضافت: «بصفتي أمًا لا يمكنني إرسال أبنائي إلى الخطر

(41) - انظر تقرير حصي خسائر المعارك في إدلب خلال عام 2019.

<http://bit.ly3/dgcrVP>

(42) - عام على "نبح السلام": خارطة نفوذ جديدة.. وكارثة إنسانية متفاقمة.

<https://cutt.ly/Ck1iNxO>

(43) - المرصد: 37 قتيلًا من الجيش السوري في هجوم لداعش ببادية الشولا

<https://bit.ly3/bfT0tH>

(44) - انظر داعش في البادية السورية مدافن أسلحة، محمد حسان 2021/2/14.

<https://daraj.com/66339/>

والفوضى والجهل المستشري في سورية الآن»⁽⁴⁵⁾.

إن اللاجئين الذين عايشوا تجارب مرة ولحظات فارقة في أعمارهم ولحظات تفصلهم عن الموت، وغالبًا ما خسروا بعضهم أحد أفراد عائلته أو أحبائه المقربين، يصعب عليهم اتخاذ قرار العودة الطوعي ما لم تتوقف الحروب السورية، أو على الأقل تتوقف بشكل مؤكد وقطعي في المناطق التي ينوون العودة إليها، لأن رواياتهم وذكرياتهم عن الحرب وعن لحظات النزوح الأولى لا يمكن نسيانها بسهولة، فقد «خرج كثير منهم على عجل بملابسهم فحسب كمتاع وحيد، وأحيانًا بلا وثائق شخصية. وتوضح بعض الصور أن بعضهم تركوا موائد الطعام لينجوا بحياتهم»⁽⁴⁶⁾. وامتلك الأوفر حظًا منهم برهة لالتقاط أنفاسه، فقد قالت سحر، وهي تقصد دورها في الموت: «شعرنا أن دورنا قد حان فقررنا المغادرة»⁽⁴⁷⁾.

ب- العمليات المحدودة: وترتبط بالحروب أو المعارك المحدودة والموضعية التي تتجلى ضمن إطار ضيق مكانيًا، وتبادل القصف وخروقات الهدن المعلنة وحروب الاستنزاف، والمسيرات الجوية الحربية، وتأثيراتها غالبًا في عمليات النزوح ذات منحى تراكمي، وليست جماعية ومفاجئة، لكنها على المدى الطويل تتساوى مع العمليات واسعة النطاق.

ولا تشير تسميتها بالمحدودة إلى قلة خطورتها، وتأثيراتها في حركة النزوح السكاني العام أو انعكاسها على قرارات اللاجئين للعودة الطوعية إليها، وإنما لتفريقها الشكلي عن العمليات الواسعة، ففي الشمال السوري وثق فريق الاستجابة في مناطق خفض التصعيد لعام 2020، 6091 استهدافًا أرضيًا وجويًا من طرف النظام وحلفائه، بينها 1420 من الاستهدافات قبل اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن في الخامس من آذار/ مارس 2020، و4671 بعد الاتفاق، بسبب استمرار الخروقات المسجلة للاتفاق»⁽⁴⁸⁾.

وعلى الرغم من تسمية وقف إطلاق النار بالهدنة، فإن من الصعب عدّ معدل 14 خرقًا يوميًا ضمن بقعة جغرافية محدودة محض خروقات صغيرة لوقف إطلاق النار، فهي استعادة يومية لجو المعارك وتعبير عن استمرارها، وتحمل في أي لحظة كمون تجددتها من خلال الردود والردود المضادة، ويضاف إليها الاشتباكات التي تنشأ بين أطراف المعسكر الواحد مع الحلفاء المتنافسين في ما بينهم سواء في محور النظام أم المعارضة على حد سواء، كما يحصل دائمًا وآخرها في عفرين التي شهدت اشتباكات حادة بين جيش الإسلام والجمعة

(45) - الأسد يدعو اللاجئين للعودة.. وسوريون يردون «العودة تبدأ برحيلك»

<https://cutt.ly/Tk1iFte>

(46) - عربي بوست

<http://bit.ly2/LWaimN>

(47) - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

<http://bit.ly3/jSPFEL>

(48) - تقرير لمنسقي الاستجابة يرصد الأحداث الإنسانية شمال غرب سوريا عام 2020

<https://bit.ly3/avytCh>

الشامية⁽⁴⁹⁾، وكذلك بين المخابرات الجوية وحزب الله قريباً من مطار دمشق⁽⁵⁰⁾.

وبتسجيل القصف الذي تمارسه المييرات الجوية الحربية المجهولة، كما توصف غالباً في التقارير الإخبارية، يكتمل مشهد العمليات المحدودة ليرسم صورة كلية عن مناطق لا يمكن أن تكون هدفاً لعودة اللاجئين ضمن تصوراتهم عن الأمان والبيئة الآمنة، فيما هي ما تزال تصدر مزيداً منهم حالياً.

ج- القصف الجوي الإسرائيلي: تمتاز الضربات الإسرائيلية الجوية بعدم اقتصارها على منطقة واحدة في سورية، وتشمل جميع الأراضي السورية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن الساحل غرباً إلى عمق البادية، وعلى الرغم من ارتفاع عددها وتواترها، ما تزال تأثيراتها في المستوى السكاني المباشر حتى الآن في حدودها الدنيا، لاقتصارها على منشآت عسكرية، وهي غالباً ما تكون بعيدة عن السكان، فضلاً عما يقال عن دقتها، وتقتصر تأثيراتها في ما يخص اللاجئين ضمن إطار تصوراتهم في عدم الاستقرار العام في البلاد، وقابلية اندلاع حرب واسعة النطاق، وخصوصاً، لجمهور لاجئي المناطق الجنوبية.

وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (أفييف كوخافي) قال أواخر العام الماضي إن الضربات الصاروخية الإسرائيلية طالت أكثر من 500 هدف في 2020 وحدها⁽⁵¹⁾، ووثقت شبكة أخبار العاصمة 50 هدفاً منها في دمشق وريفها⁽⁵²⁾.

د- الحروب المحتملة وتأثيراتها في عودة اللاجئين

من الصعب الحديث عن قائمة الحروب المحتملة على الأرض السورية، المحلية منها والإقليمية بتشابكها المعقد، وضمن خرائط التصارع وتقاسم النفوذ الحاصل، وهي احتمالات كثيرة، وقائمة على عوامل متعددة، وبغض النظر عن كثرتها فإن ما يعيننا منها هنا تأثيرها المباشر في قرار اللاجئين بالعودة الطوعية، وتجنباً للخوض في احتمالات مستقبلية، سنكتفي بثلاث حروب ممكنة لها إرهاباتها وعوامل اندلاعها اللحظي:

- حروب النظام: لم يتوقف النظام عن الإعلان الدائم لسعيه بسط نفوذه على كامل التراب السوري، تسانده إيران، وتقف روسيا على مسافة من هذا الإعلان لاعتبارات ليست مبدئية، بقدر ما تنطوي على فهمها لموازين القوى التي دعمتها بتفاهمات مع الأطراف الدولية والمحلية الفاعلة على الأرض السورية، ومع هذا يمكن لتلك الحروب أن تشتعل في

(49) - عفرين قتيلان باشتباك بين جيش الإسلام والجمعة الشامية

<http://bit.ly3/dnYdSH>

(50) - قتال بين حزب الله والمخابرات بريف دمشق، سبتمبر 24.

<http://bit.ly3/qOTGf2>

(51) - رد إسرائيلي سريع على إيران بقصف مواقع لها في دمشق

<https://bit.ly3/qsd6XY>

(52) - انظر إسرائيل استهدفت 33 موقعاً عسكرياً لإيران في دمشق وريفها خلال عام 2020.

<http://bit.ly3/jVBdEX>

- منطقتين رئيسيتين، هما الشمال السوري، والشمال الشرقي.
- الحرب التركية الكردية: ضمن مخاوف الأتراك من قيام كيان كردي معادٍ لها على الحدود السورية الطويلة، ورؤيتها لمخاطره وتبعاته على الوجود الكردي في تركيا، وتعبّر عن احتماليتها بالقصف المتبادل بين الجهتين.
- الحرب الإسرائيلية الإيرانية: التي يعبر عنها الوجود الإيراني المكثف في الجنوب السوري، ومن الجانب الإسرائيلي يجري التعبير عنها بالقصف الجوي المستمر، والتصريحات الدائمة عن النفوذ الإيراني فيها، ومع عدم استقرار الجنوب وقشل المصالحات وارتفاع وتيرة العمليات الأمنية والتوتر في درعا والسويداء، وحتى ريف دمشق الجنوبي، ذهبت بعض الدراسات إلى تشبيه الجنوب السوري حاليًا ببرميل بارود⁽⁵³⁾، فيما أشارت أخرى أن ما يجري في الجنوب في أحد أبعاده ينطوي على حرب سرية بين إسرائيل وإيران في الجنوب السوري⁽⁵⁴⁾.

وفي الحصيلة فإن وجهة نظر اللاجئين حول الأمان وانتهاء الحروب، يمكن اختزالها بسؤال طرحته لاجئة سورية (إحدى الأمهات)، واسمها عائشة من حمص، سألتنا: «هل يوجد أناس يذهبون إلى الموت بأقدامهم؟»⁽⁵⁵⁾، ويرى اللاجئون أنه على الرغم من صعوبة حياة اللجوء في الخارج، فإنها أصعب كثيرًا بالنسبة إلى من بقي فيه⁽⁵⁶⁾.

وفيما يؤسس اللجوء لحياة مؤقتة، أو مديدة، بحسب الشرط الذاتي والمكاني، فإن استمرار المعارك والحروب يتنافى مع شرط الحياة ويكبح قرار العودة الطوعي كخيار ممكن أو متاح للاجئين، فنهاية الحرب من وجهة نظرهم شرط لازم وغير كاف، كغيره من الشروط والمحددات الأخرى، لكنه يختلف عنها لكونه مقدمة تمهيدية لها، وصورة عن تعبيراتها السياسية، وهو في هذا الإطار يتنافى مع الهدن المؤقتة، أو انخفاض وتائر الحرب في بقعة ما عبر اتفاقات تحت مسمى (خفض تصعيد)، أو اتفاقات محلية تحت مسمى (المصالحات) التي ينطوي أهم بند فيها على تهجير قسم من السكان (المقاتلين) وإذعان الباقين.

ومع استمرار المعارك الفعلية على الأرض وارتفاع احتمالات حدوث معارك أخرى، يبدو قرار العودة الطوعي محسومًا لدى الأغلبية العظمى من اللاجئين، حتى أولئك الرازحين منهم في بلدان اللجوء تحت شروط بالغة السوء، لكنهم مع هذا يرونها أفضل من العودة إلى الجحيم، كما يصفونها.

(53) - انظر: أرميناك توكماجيان، مركز مالكوم كير - كارينغي، كيف تحول جنوب سورية إلى برميل بارود اقليمي

<http://bit.ly3/prgQaO>

(54) - عدنان أبو عامر، هكذا تدير إيران «حرب الظلال السرية» ضد إسرائيل

<https://cutt.ly/Mk1rAv4>

(55) - مها يحيى، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 7 أبريل/ نيسان 2018، أربعة أشياء يرغب اللاجئون السوريون في تحقيقها قبل العودة لبلدهم.

<http://bbc.in3/pqXsdW>

(56) - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في سوريا.

<https://bit.ly3/jSPFEL>



استنتاجات الدراسة

- 1- تبين أن أهم الأسباب التي دفعت اللاجئين إلى الخروج من سورية هو الهرب من الملاحقة الأمنية، والهرب من القصف الجوي والمدافع والبراميل، والاستدعاءات المتكررة إلى الفروع الأمنية، ثم التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات تابعة للنظام وكذلك من ميليشيات أو سلطات أمرواقع (المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام) وهي متغيرات تصب جميعها في خانة الأوضاع الأمنية التي عاناها اللاجئون في سورية قبل اتخاذهم قرار الخروج.
 - 2- كانت المتغيرات الأمنية وما يرتبط بها من شروط وضعها اللاجئين مسبقاً للعودة إلى سورية. بدءاً من عدم تدخل الأجهزة الأمنية (المخابرات) في شؤون الحياة الخاصة للمواطنين، إلى وقف الاعتقال التعسفي. وكذلك إعادة بناء الجيش وعدم تدخله في الحياة المدنية. وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والكشف عن المخفين قسرياً مع المطالبة بتفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها.
 - 3- ينظر اللاجئون السوريون إلى الخدمة الإلزامية بوصفها واحدة من أكبر المعضلات لديهم حالياً ومستقبلاً، فمعظم عائلات اللاجئين لديها أولاد ذكور مطلوبون للجيش، أو سيدخلون سنّ التكليف قريباً، أو فارون من الخدمة الإلزامية في أثناء تأديتهم لها، ما يجعلهم مطلوبين أو محكومين قضائياً.
 - 4- الخدمة الإلزامية حالة فريدة ضمن المحددات الأساسية لعودة اللاجئين الطوعية، وفق تصوراتهم، لتقاطعها مع المحددات الرئيسية الأخرى. فهي بارتفاع مخاطرها الجسدية مثل الموت على جبهات القتال في الحرب السورية، تلتقي مع المحددات الأمنية-العسكرية والسياسية نظراً إلى طبيعة الجيش السوري وتركيبته وولائه السياسي الراهن، حيث أكد معظم اللاجئين عدم وجود مشكلة في الخدمة العسكرية، لو كانت من أجل حماية الوطن، لكن ما يحصل هو من أجل قتل إخوتهم السوريين كما يرغب النظام السوري.
- وتتقاطع الخدمتان الإلزامية والاحتياطية مع المحددات القانونية للعودة، بسبب الأوضاع المستجدة على وضعهم القانوني بوصفهم متخلفين عن الجيش أو فارين، وتنتظرهم أحكام قاسية في حال عودتهم، كما تندرج الخدمة الإلزامية ضمن المحدد الاقتصادي نظراً إلى القوانين الجائرة التي تفرض عليهم خيار دفع البديل البالغ 8000 دولار أميركي في حال اضطرارهم إلى العودة، أولتجنب مصادرة أملاكهم وأملاك ذويهم، كما نص عليه القانون 39/ لعام 2019.. بل إن الخدمة الإلزامية في ظروف الحرب شكلت سبباً لكثير من الشباب السوري لمغادرة البلد وتحولهم إلى لاجئين بمعزل عن أسرهم التي بقيت في البلد، وعن مناطقهم التي لم يشملها الدمار والزوح، ومنهم من لا مواقف سياسية لديه، وبعضهم ينتهي إلى عائلات مؤيدة، فالخدمة الإلزامية باتت قريباً للموت في نظر السوريين.

5- كذلك مشكلة السوريين في مناطق سيطرة ما يسمى بقوات (قسد) حيث أصدرت (قانون الدفاع الذاتي) في 4102 الشبيه بقانون الخدمة الإلزامية العسكرية للنظام السوري، حيث نص قانون واجب الدفاع الذاتي على «تقديم كل أسرة من مواطني المقاطعة فردًا من أفرادها للمشاركة في أداء واجب الدفاع الذاتي لمدة ستة أشهر، التي تم تعديلها لتصبح تسعة أشهر في التعديلات التي أقرت في شهر كانون الثاني/يناير 6102»، وتسود التوترات الدائمة بين السكان وقوات (قسد) المصرة على قانون التجنيد، وبخاصة في مدينتي الرقة ودير الزور، وتشهد مدارس المدينتين إضرابات متكررة منذ سنوات بسبب تجنيد المعلمين فيهما.

وعلى غرار قانون التجنيد عند النظام، طبقت (قسد) فكرة البديل المادي في قانونها الذي خضع للتعديل أيضًا، ومن «أهمّ التعديلات التي أقرت، في كانون الثاني/يناير 2016، إلغاء الفقرة الأولى من المادة التاسعة التي كانت تنصّ على قيمة بدل للمقيمين خارج المقاطعة بمقدار 1000 دولار عن كلّ زيارة، حتى يبلغ مقدار 5000 دولار كحدّ أقصى، واستعويض عنها باستيفاء مبلغ 200 دولار من المكلّف عند زيارته إلى (روجآفا)، ويعتبر كتأجيل سنوي من واجب الدفاع الذاتي».

تخلق ازدواجية خدمة العلم في سورية لدى كل من النظام و(قسد)، مشكلة معقدة ومتراكبة لدى اللاجئين الذين ينتمون إلى المنطقة الشمالية الشرقية الخاضعة ل(قسد)، فهم من جهة مطالبون بخدمة العلم وفق القانون الرسمي للنظام بوصفهم مواطنين سوريين، كما هم مطالبون بالخدمة لدى (قسد) بوصفهم من سكان المنطقة الخاضعة لها، وتنسحب المشكلة أيضًا على قانون البديل، إذ يتعين للحصول على الحركة الكاملة للاجئين من أبناء منطقة الشمال الشرقي السوري والجزيرة أن يدفعوا بدلين للحصول على حرية الحركة في سورية، ولا تتوفر حتى الآن بيانات واضحة عن كيفية التعامل مع تلك الحالات.

وفي هذه الحالة، تشكل التغييرات الرئيسية لقانون الجندية الإلزامي في سورية كما يطالب بها اللاجئون، سواء حصلت بشكل مؤقت، أم نهائي، أحد الحوافز الرئيسية لعودتهم الطوعية والأمنة أيضًا.

6- كان من شروط تفكير اللاجئين في العودة إلى سورية حلّ الميليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح، ووقف القتال، حيث استمرّ المعارك والحروب يتنافى مع شرط الحياة ويكبح قرار العودة الطوعي كخيار ممكن أو متاح للاجئين، فنهاية الحرب من وجهة نظرهم شرط لازم وغير كاف، كغيره من الشروط والمحددات الأخرى، لكنه يختلف عنها لكونه مقدمة تمهيدية لها، وصورة عن تعبيراتها السياسية، وهو في هذا الإطار يتنافى مع الهدن المؤقتة، أو انخفاض وتائر الحرب في بقعة ما عبر اتفاقات (خفض تصعيد)، أو اتفاقات محلية تحت مسمى (المصالحات) التي ينطوي أهم بند فيها على تهجير قسم من السكان (المقاتلين) وإذعان الباقين.



ومع استمرار المعارك الفعلية على الأرض وارتفاع احتمالات حدوث معارك أخرى، يبدو قرار العودة الطوعي محسومًا لدى الأغلبية العظمى من اللاجئين، حتى أولئك الراضحين منهم في بلدان اللجوء تحت شروط بالغة السوء، لكنهم مع هذا يرونها أفضل من العودة إلى الجحيم، كما يصفونه.

أهم المراجع المعتمدة في الدراسة

- أرميناك توكماجيان، مركز مالكوم كير – كارينغي، كيف تحول جنوب سورية إلى برميل بارود اقليمي <http://bit.ly3/prgQaO>.
- أورينت نت، الأسد يرفع مذكرة بحق 189 ألف جندي منشق، 2014. <https://bit.ly3/bXjZKF>.
- مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط، مواقف اللاجئين من العودة إلى سوريا، <http://bit.ly/2Zq94Di>.
- محمد أمين ميرة، قصة لاجئ سوري عاد من لبنان إلى حضن الوطن فغادر إلى تركيا بعدما رأى العجب، مدى بوست، <http://bit.ly3/s03uE9>.
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15 آب/ أغسطس 2019. <http://bit.ly3/rX1tbO>.
- سوا للتنمية والإغاثة، شباط/ فبراير 2019، ماهية العودة/ شروط وهواجس اللاجئين. <https://bit.ly3/arySFD>.
- فرنسا 24، الاماكن تضيق مسألة العودة إلى سورية <http://bit.ly3/jRiyBa>.
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري لا يزال يشكل تهديدًا عنيفًا بربريًا وعلى اللاجئين السوريين عدم العودة مطلقًا إلى سوريا. <https://bit.ly3/rX1tbO>.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين ورغبتهم بالعودة إلى سورية <https://bit.ly3/prBYgU>.



- قتيبة الحاج علي، العائدون إلى سورية ينزحون إلى لبنان مجددًا، قتيبة الحاج علي، المدن، <https://bit.ly/2NeVT5w>.
- مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، مواقف اللاجئين من العودة إلى سوريا، <http://bit.ly/2Zq94Di>.
- المرصد السوري لحقوق الإنسان، في ظل الانفلات الأمني المتواصل في محافظة درعا، مجهولون يستهدفون متعاونًا مع قوات الأجهزة الأمنية في ريف المحافظة، 13 كانون الثاني/يناير 2021. <http://bit.ly/2ZmxDkL>.
- هبة محمد، سوريا: «على أنقاض التسوية» تقرير حقوقي يوثق أكثر من 1200 قتيل ومعتقل في درعا خلال العام الماضي، القدس العربي، 2021/1/8. <http://bit.ly/3/bcxNR9>.
- مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا، <http://bit.ly/2/Na6L4Q>.
- مركز عمران للدراسات، الاغتيالات في مناطق المعارضة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى حزيران 2020، 2020/10/1. <http://bit.ly/3/pqwG5x>.
- الشرق الأوسط، حصار بلدة قرب دمشق بعد حرق صورة للأسد، 2020/9/26. <http://bit.ly/3qnvi4S>.
- ضياء عودة، محمد حمص، نينار خليفة، التجنيد الإلزامي في الجزيرة، قسد تكرر سلطتها، موقع عنب بلدي، 2019/07/07. <http://bit.ly/3/c5xrML>.
- مهي يحيى، مركز، أربعة أشياء يرغب اللاجئون السوريون في تحقيقها قبل العودة لبلدهم، كارينغي للشرق الأوسط، 2018. <https://bbc.in/3/pqXsdW>.
- دانا البوز، - واقع العودة إلى سورية وكابوس التجنيد الإجباري، 2020/3/20. <https://bit.ly/3/c3okMm>.



- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة الطوارئ في سوريا.
<https://bit.ly3/jSPFEL>.
- - عدنان أبو عامر، هكذا تدير إيران «حرب الظلال السرية» ضد إسرائيل
<https://cutt.ly/Mk1rAv4>.
- وكالة الصحافة الفرنسية أف ب، 11 آب/ أغسطس 2019 - 06:44
<http://bit.ly3/rZCXa6>.
- اليوم التالي، ما بين الاندماج والعودة، واقع اللاجئين السوريين الجدد في أوروبا، اليوم التالي، 2021.
<https://bit.ly384/bbS8>.
- محمد حسان، - انظر داعش في البادية السورية مدافن أسلحة، 2021/2/14.
<https://daraj.com/66339/>
- موقع عنب بلدي، العدل الأوروبية تقر بضرورة منح الحماية الكاملة للفارين من الخدمة العسكرية في سوريا،
<http://bit.ly3/c3Xrri>.



ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة الميدانية

أولاً	البيانات الرئيسية	
1	الجنس	ذكر أنثى
2	العمر	1827- 2837- 3847- 4857- 5867- فأكثر 68
3	الانتماء الديني والمذهبي (لمن يرغب في الإجابة)	
4	الانتماء القومي (لمن يرغب في الإجابة)	
5	المستوى التعليمي	إعدادية وما دون ثانوي ومعهد متوسط جامعي وما فوق
6	الحالة الاجتماعية	عازب/ة متزوج/ة مطلق/ة أرمل/ة
7	عدد أفراد الأسرة (للمتزوجين والمطلقين والأرامل)	
8	عدد الأولاد الملتحقين بالدراسة (لمن لديهم/ن أولاد)	
9	عدد الأولاد العاملين (لمن لديهم/ن أولاد)	
10	الحالة المهنية	يعمل لا يعمل طالب (أتابع دراستي) متقاعد
11	مكان الإقامة الأصلي في سورية (المحافظة أو المدينة)	

لبنان	مكان الإقامة الحالي (بلد اللجوء)	12
مخيمات لبنان		
الأردن		
مخيمات الأردن		
مصر		
العراق		
مخيمات العراق		
الدول العربية في شمال أفريقيا		
تركيا		
مخيمات تركيا		
دول أوروبا (يرجى ذكر الدولة)...		
كندا		
الولايات المتحدة الأمريكية		
دول أميركا اللاتينية		
دول أخرى (تذكر).....		
حاصل/ة على الجنسية	الوضع القانوني في أماكن اللجوء	13
إقامة سياحية		
إقامة عمل		
لجوء (إقامة دائمة)		
حماية (تجدد كل فترة)		
كيملك حماية مؤقتة (تركيا)		
ليس لدى أوراق		
أخرى (تذكر)....		
- 3 سنوات 1	سنوات الإقامة في بلد اللجوء	14
- 6 سنوات 4		
سنوات وما فوق 7		
	الواقع الحياتي في دول اللجوء	ثانيًا



منزل ملك	ما هي طبيعة مسكنك في بلد اللجوء	15
منزل مستأجر		
منزل من دولة اللجوء من غير أجرة		
مستضاف من أسرة من بلد اللجوء		
مستضاف من صديق أو أصدقاء أو أقارب		
سكن شبابي مشترك		
مخيم (خيم قماشية)		
مخيم (بيوت بجدران مستعارة مؤقتة)		
مكان العمل		
متنقل (غير مستقر)		
أخرى (تذكر).....		
وحدى	مع من تقيم في بلد اللجوء	16
الزوجة		
الزوجة والأولاد		
أولادى فقط		
العائلة (الوالدين أو أحدهما/ الأخوة والأخوات)		
مع أصدقاء أو أقارب		
أخرى (تذكر).....		
نعم	هل تعمل في بلد اللجوء	17
لا		
نعم	في حال نعم، هل أنت راض عن طبيعة عملك	18
لا		
نعم	هل أنت راض عن الدخل المالي من هذا العمل	19
لا		
أعتمد على المساعدة المقدمة من بلد اللجوء	إذا كنت لا تعمل، فكيف تتدبر أمور حياتك المعيشية؟	20
مساعدات من بعض الجمعيات والهيئات الإنسانية والإغاثية		
مساعدات من هيئة الأمم المتحدة		
أخرى (تذكر).....		
	أسباب الخروج من سورية	ثالثاً

الحصار المنفذ على منطقتي	ما هي الأسباب التي دفعتك إلى مغادرة سورية «أكثر من إجابة»	21
الهرب من التجنيد الإجباري		
الهرب من الملاحقة الأمنية		
الهرب من ملاحقة قضائية غير متعلقة بالأحداث السياسية		
الاستدعاءات المتكررة إلى الفروع الأمنية		
التهجير القسري من النظام		
الهرب من القصف الجوي والمدافع والبراميل		
التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات تابعة للنظام		
التهديد المباشر بالقتل أو الخطف من ميليشيات أو سلطات أمرواقع (المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام)		
عدم توافر عمل والظروف الاقتصادية الصعبة		
متابعة التعليم	دوافع العودة إلى سورية	رابعًا
لم الشمل مع عائلتي		
خرجت بإرادتي	هل (فكرة العودة) إلى سورية موجودة لديك بشكل عام	22
أخرى (تذكر).....		
	نعم	
	لا	

<p>رحيل النظام الحالي ورموزه</p> <p>وجود نظام جديد بناء على انتخابات ديمقراطية</p> <p>توقف الحرب والإعلان عن وقف العمليات القتالية نهائياً</p> <p>خروج القوات الأجنبية والمليشيات المرتبطة بها</p> <p>حل المليشيات المحلية والفصائل العسكرية ونزع السلاح</p> <p>تفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها</p> <p>عدم تدخل الأمن في شؤون الحياة الخاصة</p> <p>إعادة بناء الجيش وعدم تدخله في الحياة المدنية</p> <p>وجود حل سياسي برضا أطراف الصراع</p> <p>حصول المكونات القومية والعرقية والإثنية على حقوقها الثقافية والقانونية</p> <p>استتباب الوضع الأمني</p> <p>إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والكشف عن مصير المختفين</p> <p>وقف الاعتقال التعسفي</p> <p>أخرى (تذكر)....</p>	<p>ما هي الأسباب السياسية والعسكرية لك الدافعة إلى العودة الطوعية إلى سورية (أكثر من إجابة)</p>	23
<p>توافر الخدمات الأساسية في البنى التحتية (الكهرباء والماء والغاز وغيرها)</p> <p>توافر خدمات الصحة والتعليم، الخ</p> <p>توافر فرص العمل</p> <p>وجود أماكن للسكن للعائلات التي تم تدمير منازلها وأماكنها</p> <p>وجود سوق عمل ضمن قوانين ناظمة</p> <p>البدء بإعادة الإعمار</p> <p>أخرى (تذكر)....</p>	<p>ما هي الأسباب الاقتصادية الدافعة لك إلى العودة الطوعية إلى سورية (أكثر من إجابة)</p>	24
<p>وجود مصالحات أهلية لدرء العمليات الانتقامية</p> <p>المصالحة بين المكونات الدينية والعرقية والطائفية المختلفة</p> <p>إقرار الحريات وحقوق الإنسان في دستور الدولة والحياة اليومية</p> <p>إلغاء أو تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإجبارية</p> <p>وجود نظام قضائي نزيه</p> <p>إعادة الأملاك المنهوبة من النظام (تعويض أو إعادة)</p> <p>انتفاء المحسوبيات والوساطات في مؤسسات الدولة</p> <p>أخرى (تذكر)...</p>	<p>ما هي الأسباب القانونية والإدارية الدافعة لك إلى العودة الطوعية إلى سورية</p>	25

بقاء أفراد من الأسرة في سورية وجود مشكلات وضغوط في بلد اللجوء الحنين إلى سورية الحصول على جنسية بلد اللجوء كضمان للخروج حين الضرورة أخرى (تذكر)...	ما هي الأسباب الاجتماعية والشخصية الدافعة لك إلى العودة الطوعية إلى سورية	26
الشعور بعدم الاستقرار القانوني في بلد اللجوء عدم القدرة على الاندماج في مجتمع اللجوء وجود خطاب من الكراهية والعنصرية من بعض مواطني بلد اللجوء عدم الشعور بالانتماء الثقافي إلى بلد اللجوء وجود فجوة قيمية ودينية مع مجتمع اللجوء تراجع أو نقص الخدمات وضييق فرص العيش في دول اللجوء المضايقات الأمنية من سلطة البلد المضيف لا رغبة لي في العودة إلى سورية أخرى (تذكر)...	ما هي الأسباب المتعلقة ببلد اللجوء الذي تعيش فيه والدافعة لك إلى العودة الطوعية إلى سورية	27
	كوابح العودة إلى سورية	خامسًا
بقاء النظام السوري في السلطة عدم وجود تحسن أمني (استمرار سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة والخاصة) عدم وجود فرص عمل عدم وجود مكان للسكن عدم توافر الخدمات الأساسية للحياة الخوف من الاعتقال عدم وجود أحد من أفراد أسرتي في سورية عدم تطبيق القانون غياب الحلول السياسية الدولية الخوف من الخدمة العسكرية أخرى (تذكر)...	ما هي الأسباب الكابحة للتفكير في العودة الطوعية إلى سورية	28
	ضمن سيناريوهات الوضع السوري في المستقبل، نرجو الإجابة عن موقفك من العودة الطوعية إلى سورية بالنسبة إلى كل سيناريو	سادسًا



استمرار الصراع الحالي وبقاء بشار الأسد في الحكم	أولاً	29
	أعود	
	لا أعود	
	أعود بشكل مؤقت «الرجوع إلى بلد اللجوء كل فترة»	
	أعود في حال ضمان عدم الاعتقال والملاحقة الأمنية	
أعود في حال وجود عفوعام شامل		
حل سياسي يفضي إلى استمرار النظام الحالي بمشاركة بعض المعارضة في الحكومة	ثانياً	30
	أعود	
	لا أعود	
	أعود بشكل مؤقت «الرجوع إلى بلد اللجوء كل فترة»	
	أعود في حال ضمان عدم الاعتقال والملاحقة الأمنية	
	أعود في حال وجود عفوعام شامل	
	أعود في حال خروج القوات والمليشيات الأجنبية	
حل سياسي دولي شامل يفضي إلى تغيير النظام الحالي	ثالثاً	31
	أعود	
	لا أعود	
	أعود بشكل مؤقت «الرجوع إلى بلد اللجوء كل فترة»	
تقسيم سورية إلى ثلاثة كيانات سياسية (النظام، مناطق الإدارة الكردية، كيان سياسي في الشمال السوري)	رابعاً	32
	أعود إلى المناطق أو الكيان الذي يمثلني	
	لا أعود	
	أعود في حال ضمان عدم الاعتقال والملاحقة الأمنية	
موافق / غير موافق / أفكر بالأمر	نرجو تحديد موقفك من العبارات الآتية (في المستقبل)	33
	سوف أعود طوعياً إلى سورية للمشاركة في إعادة الإعمار	
	سوف أعود طوعياً إلى سورية للمشاركة في العملية السياسية	
	سوف أعود طوعياً إلى سورية للاستثمار	



	سوف أعود طوعياً إلى سورية لاسترجاع ممتلكاتي	
	سوف أعود طوعياً إلى سورية لأمارس المعارف العلمية والمهنية في بلدي	
	سوف أعود طوعياً إلى سورية للاستقرار الدائم مع أسرتي وأقاربي	
	لن أعود	
الإسكان	في حال عدت إلى سورية في أي قطاع مهني سوف تعمل	34
الصحة		
التعليم		
المصارف والتأمين		
الزراعة		
الصناعة		
التجارة		
البناء		
لن أعود		
أخرى (تذكر) ..		



ملحق رقم (2) أسئلة المقابلات المعمقة

	الجنس	
	العمر	
	بلد اللجوء	
	مدة اللجوء	
	المستوى التعليمي	
	الحالة الاجتماعية	
	عدد الأولاد (لمن لديهم/ن)	
	الحالة المهنية	
1	هل تفكر/ين بموضوع العودة إلى سورية (للإقامة أو الزيارة) بشكل عام؟ ولماذا؟	
2	في حال حصول تغيير سياسي أدى إلى مرحلة انتقالية من الحكم في سورية، هل تفكر/ين في العودة؟ يرجى كتابة الأسباب في الإجابة ب: نعم أو لا	
3	يرجى تحديد أهم الأسباب التي تدفعك (أو تدفع السوري عمومًا) في بلد وجودك إلى العودة إلى سورية في رأيك؟	
4	يرجى تحديد أهم المعوقات التي تمنعك (أو تمنع السوري عمومًا) في بلد وجودك إلى العودة إلى سورية في رأيك؟	

ملحق رقم (3) بيانات الدراسة الميدانية

نظرًا إلى الحجم الكبير للبيانات، يمكن الدخول إلى الرابط أدناه للاطلاع على البيانات الكاملة للدراسة

على dropbox

<https://2u.pw/IXxl4>

أو على onedrive

<https://2u.pw/X4ASa>

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05